

Distr.: General  
27 October 2015  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة  
الدورة السبعون



الوثائق الرسمية

اللجنة السادسة

محضر موجز للجلسة الثانية

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد تشارلز . . . . . (ترينيداد وتوباغو)  
ثم: السيدة موريس - شارما (نائبة الرئيس) . . . . . (سنغافورة)  
ثم: السيد تشارلز . . . . . (ترينيداد وتوباغو)

المحتويات

البند ١٠٨ من جدول الأعمال: التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر  
مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:  
Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org/>).



الرجاء إعادة استعمال الورق

15-17646 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥:٠٠.

البند ١٠٨ من جدول الأعمال: التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي (تابع) (A/70/211)

١ - السيد محمود الزمان (بنغلاديش): قال إن الإرهاب بأشكاله العديدة يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين، وحياة البشر، والنظام السياسي والاستقرار والبنية التحتية في كثير من البلدان؛ ويعطل الحياة الطبيعية وسيادة القانون، ويؤدي إلى اقتلاع آلاف من الناس من ديارهم وإلى تقويض الثقة في جهود التنمية. ومع ذلك، فإنه لا يمكن ولا ينبغي ربط الإرهاب بأي دين أو جنسية أو حضارة أو جماعة عرقية. وأكد أن التسامح، وهو ثقافة قائمة على السلام والحوار بين الحضارات، والتفاهم بين الأديان والثقافات يمثلان أفضل السبل لتعزيز التعاون بين المجتمعات والأمم لمكافحة الإرهاب بنجاح. وأضاف قائلاً إن استخدام تكنولوجيا المعلومات ووسائل التواصل الاجتماعي قد أتاح رابطا للشبكات الإرهابية والجهات الفاعلة من غير الدول والمجرمين عبر الحدود الوطنية، مما يشكل تحديات جديدة للدول والأساليب التقليدية لمكافحة الإرهاب.

٢ - وأردف قائلاً إن بنغلاديش تعتمد سياسة عدم التسامح مطلقاً مع الإرهاب، وقد خاضت معركة لا هوادة فيها لاستئصال الطائفية والتطرف والإرهاب من مجتمعها. وأكد أنه لا يوجد أي سبب أو دافع يمكن أن يبرر اللجوء إلى أعمال الإرهاب. وفي السنوات الأخيرة، بذلت حكومة بلده جهوداً متواصلة لمكافحة الإرهاب وتمويل الإرهاب. وقد أدت الخطوات التي اتخذتها بنغلاديش لضمان عدم استخدام أراضيها من قبل مروجي الإرهاب لإلحاق الضرر بدول الجوار إلى جعل المنطقة أكثر أمناً وأماناً. وأشار إلى أن قانون مكافحة الإرهاب وقانون منع غسل الأموال كانا مفيدتين جداً في مكافحة الإرهاب. وبغية مكافحة الجرائم

الإلكترونية والجرائم القائمة على تكنولوجيا المعلومات ووسائل التواصل الاجتماعي، قامت الحكومة بسنّ وتطبيق قانون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الذي سيتم تعزيزه قريباً. وأضاف قائلاً إن وزارة القانون والعدل والشؤون البرلمانية أعلنت مؤخراً عن إنشاء محكمة مستقلة للنظر في قضايا مكافحة الإرهاب على صعيد المقاطعات، وعن تعيين قضاة مدربين تدريباً متخصصاً في هذا المجال لضمان إجراء محاكمات عادلة وعاجلة. وفي عام ٢٠١٤، أصبحت بنغلاديش عضواً في مجلس إدارة الصندوق العالمي لإشراك المجتمعات المحلية وتعزيز قدرتها على التكيف، وأحد البلدان الرائدة فيه، وهذا الصندوق هو صندوق عالمي ممول من القطاعين العام والخاص ويهدف إلى دعم الجهود الشعبية الرامية لمواجهة التطرف العنيف. ويستخدم الصندوق الاتصالات الاستراتيجية لمواجهة التطرف العنيف، وبخاصة بين الشباب.

٣ - ومضى قائلاً إن استراتيجية مكافحة الإرهاب التي اعتمدها الحكومة قد استندت إلى حد كبير إلى استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، التي ما زالت تتمحور حولها الجهود الوطنية لمكافحة الإرهاب. وأكد أن بنغلاديش ملتزمة بالتنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة بشأن مكافحة الإرهاب. وذكر أن خطة العمل العالمية لمكافحة الإرهاب يلزم تطويرها من خلال الحوار المستمر، وينبغي تعزيزها من خلال تنسيق التهجّج المتبعة والتعاون وبناء القدرات وتبادل أفضل الممارسات، على الصعيد العالمي. وأشار إلى أن التنسيق الفعال داخل منظومة الأمم المتحدة يعدّ أمراً أساسياً في تنفيذ استراتيجيتها العالمية لمكافحة الإرهاب. وقال إن للأمم المتحدة دوراً رئيسياً في بناء القدرات على الصعيدين الوطني والإقليمي على حد سواء. وفي حين أن من المنطقي تماماً أن تسترشد كل دولة ومنطقة بشواغلها الأمنية وأولوياتها الاستراتيجية، فإن

الاحتلال الأجنبي، وهو تمييز مبين على النحو الواجب في القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، وفي المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة ٥١/٤٦.

٦ - وأردف قائلاً إن استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب هي وثيقة حية ينبغي تحديثها وإعادة النظر فيها بانتظام وتنفيذها بطريقة متوازنة. وينبغي للدول الأعضاء أن تتعاون في حظر دفع الفدية التي تطالب بها الجماعات الإرهابية. ومن المهم تعزيز بناء قدرات الدول الأعضاء لمساعدتها في تنفيذ التزاماتها بموجب قرارات الأمم المتحدة عن طريق زيادة الموارد المتاحة لكيانات وإدارات الأمم المتحدة المكلفة بهذه المهمة، وتعزيز المساعدة التقنية الثنائية ونقل التكنولوجيا بين البلدان.

٧ - واسترسل قائلاً إن مجموعة منظمة التعاون الإسلامي تؤكد من جديد التزامها بالتفاوض على مشروع اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي، وتشدد على ضرورة إحراز تقدم في هذا الصدد. وأضاف أن المجموعة تكرر اقتراحها السابق بشأن نطاق مشروع الاتفاقية وتصميمها على بذل كل جهد ممكن للتوصل إلى توافق في الآراء عن طريق حل القضايا العالقة، بما فيها تلك المتعلقة بالتعريف القانوني للإرهاب، ولا سيما التمييز بين الإرهاب والنضال من أجل حق تقرير المصير للشعوب الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي أو السيطرة الاستعمارية أو الأجنبية، وبنطاق الأفعال التي يمكن أن يشملها الصك. وذكر أن المجموعة تدعو من جديد إلى عقد مؤتمر رفيع المستوى تحت رعاية الأمم المتحدة لصياغة رد مشترك ومنظم من المجتمع الدولي على الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، والتوصل إلى تعريف متفق عليه للإرهاب.

٨ - وأشار في ختام بيانه إلى أن مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب بدأ عمله كجزء من مكتب فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب في نيويورك، وذلك

الركائز الأربع للاستراتيجية العالمية يمكن أن تستخدم كأساس لوضع استراتيجيات مختلفة على الصعيدين الإقليمي والوطني في مجال مكافحة الإرهاب.

٤ - السيد الثاري (المملكة العربية السعودية): تكلم باسم منظمة التعاون الإسلامي، فقال إن الإرهاب يشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ويتعارض أيضاً مع ممارسات ومبادئ الإسلام. وشدد على عدم جواز ربط الإرهاب بأي دين أو عرق أو عقيدة أو لاهوت، أو قيم، أو ثقافة، أو مجتمع أو مجموعة. وأشار إلى أن مجموعة منظمة التعاون الإسلامي تعيد التأكيد على أهمية تعزيز الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات والحضارات من أجل السلام والوئام في العالم، وترحب بجميع المبادرات والجهود الدولية والإقليمية لتحقيق هذه الغاية.

٥ - ومضى قائلاً إن المجموعة تؤكد من جديد الالتزام بتعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب. ومن الضروري اتباع نهج شامل من خلال معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب، بما في ذلك الاستخدام غير القانوني للقوة والعدوان والاحتلال الأجنبي والقمع والتراعات الدولية المديدة والتهميش السياسي والإقصاء. ومن الضروري أيضاً مكافحة جميع الجماعات والمنظمات الإرهابية، أينما وجدت، دون أي تمييز. وأضاف قائلاً إنه ينبغي للدول الأعضاء تعزيز التعاون والتنسيق فيما بينها بهدف ملاحقة مرتكبي الأعمال الإرهابية؛ ومنع توفير الأموال أو المالاذات الآمنة أو المساعدة أو الأسلحة للجماعات والمنظمات الإرهابية؛ ودحض الروايات والأيديولوجيات التي تنشرها الجماعات والمنظمات الإرهابية. وقال إن مجموعة منظمة التعاون الإسلامي تعيد التأكيد على ضرورة التمييز بين الإرهاب وممارسة الشعوب الحق المشروع في مقاومة

المجتمع الدولي، ينبغي أن تكون أيضاً في صميم الاهتمام عند التصدي للإرهاب الدولي. وأكدت أنه لا يمكن ولا ينبغي ربط الإرهاب بأي دين أو جنسية أو حضارة أو جماعة عرقية. وقالت إن كوبا تدين أي عمل يهدف إلى تشجيع أو دعم أو تمويل أو إخفاء أي عمل إرهابي، أو أي طريقة أو ممارسة إرهابية. وشددت على أنه لا يمكن للمجتمع الدولي أن يقبل، تحت شعار ما يسمى بمكافحة الإرهاب، قيام بعض الدول بأعمال العدوان، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ضد شعوب ذات سيادة، وارتكابها انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وأعلنت أن كوبا ترفض بشدة أيضاً التلاعب في قضية حساسة مثل الإرهاب الدولي باستخدامها كأداة ضد أي بلد.

١١ - وأردفت قائلة إن كوبا طرف في الاتفاقيات الدولية الثماني عشرة المتعلقة بالإرهاب، وتؤكد كوبا من جديد عزمها على مواصلة العمل على تعزيز الدور المركزي للأمم المتحدة في اعتماد تدابير لمكافحة هذه الآفة ووضع إطار قانوني واسع النطاق بشأنها. وقالت إن كوبا تكرر دعمها لاعتماد اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي ملء الثغرات القانونية القائمة، وتؤيد عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة لتوفير استجابة منظمة للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. وأضافت قائلة إن أيا من هذين الهدفين لم يتحقق بسبب معارضة مجموعة صغيرة من الدول التي تدل أعمالها على أنها تفضل شن حرب على الإرهاب خارج نطاق ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

١٢ - وأشارت إلى أن كوبا، دفاعاً عن استقلالها وكرامتها، ما فتئت تعاني منذ عقود من عواقب الأعمال الإرهابية التي وقع ضحيتها ٤٧٨ ٣ قتيلاً و ٢٠٩٩ موقوفاً. والإرهابي لويس بوسادا كاريليس الذي كان العقل المدبر وراء انفجار الطائرة التابعة للخطوط الجوية الكويتية الذي

بعد اتفاق المساهمة الذي وقعته الأمم المتحدة مع حكومة بلده، وقال إن مجموعة منظمة التعاون الإسلامي تشجع جميع الدول الأعضاء على الاستفادة من أنشطة المركز وعلى المساهمة في دعمه.

٩ - السيدة ديبغيز لا أُو (كوبا): أكدت تصميم كوبا الثابت على مكافحة الإرهاب وإدانتها القاطعة لجميع أعمال وأساليب وممارسات الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، أينما ارتكب وأيا كان مرتكبه، بصرف النظر عن دوافعهم، بما في ذلك في الحالات التي تكون الدول مشاركة فيه بشكل مباشر أو غير مباشر. وأكدت أن مكافحة الإرهاب يجب أن تتخذ نهجاً شاملاً يجمع بين المواجهة المباشرة والوقاية وتدابير للقضاء على أسبابه الجذرية.

١٠ - ومضت قائلة إن عملية الاستعراض الرابع الذي يجري كل سنتين لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب قد أسفرت عن قرار الجمعية العامة (٢٧٦/٦٨) الذي يُسَلِّم بالجهود التي تبذلها الدول والمنظمات الدولية، مع مراعاة الظروف الوطنية والإقليمية الخاصة بها. واستدركت قائلة إن القرار يخلو من إدانة واضحة للأفعال الانفرادية التي تقوم بها بعض الدول التي تنتحل لنفسها بصورة غير مشروعة الحق في التصديق على سلوك ما أو إنشاء قوائم ذات دوافع سياسية، في انتهاك للقانون الدولي. وقد أدانت كوبا بشدة مثل هذه الأعمال التي تقوض السلطة المركزية للجمعية العامة في مكافحة الإرهاب. وعلاوة على ذلك، فإن الممارسة الضارة المتمثلة في قيام بعض الدول بتمويل أو دعم أو تشجيع الأعمال التخريبية التي تستهدف "تغيير النظام" ورسائل التعصب والعداء تجاه الشعوب والثقافات والنظم السياسية الأخرى التي تُبث بمساعدة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة تشكل انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. فمثل هذه الأعمال، التي شُجبت من قبل

العالم فضاءات وانتهاكات لحقوق الشعوب والأفراد. وفي مناسبات عديدة كان المجتمع الدولي بطيئاً في اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة الأسباب المؤدية إلى الإرهاب. والصلة المفترضة بين الإرهاب وبعض المجموعات الإثنية أو الأديان هي صلة زائفة إنما يستغلها الإرهابيون لتضليل الشباب. وأكد أن قطر تعارض أي محاولة لربط الإرهاب بأي دولة معينة أو دين محدد.

١٦ - واستطرد قائلاً إن وضع اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي بات أمراً ضرورياً أكثر من أي وقت مضى، وإن قطر تشارك بهمة في الجهود التي يبذلها الفريق العامل للفروغ من وضع صك من هذا القبيل. وقال إنها تدعو أيضاً إلى عقد مؤتمر رفيع المستوى برعاية الأمم المتحدة عن هذه المسألة، وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٢٧/٦٩. وينبغي لأي صك من هذا القبيل أن يتضمن تعريفاً واضحاً للإرهاب الذي لا يمكن ربطه بأي جماعة إثنية أو ديانة أو ثقافة. ولا بد من التمييز بين الإرهاب والدفاع المشروع عن النفس الذي تلجأ إليه الشعوب الخاضعة للهيمنة الأجنبية. ونوه بأن المنظمات الإرهابية والمجرمين يستغلون هذه الثغرة في القانون الدولي. وفي حال اعتمدت اتفاقية من هذا القبيل، فإنها ستتيح إمكانية محاكمة الإرهابيين بمزيد من الفعالية وتعزز قدرة الدول على التعامل مع هذه الآفة.

١٧ - واستأنف قائلاً إن قطر تعمل على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية لمكافحة الإرهاب، وقد نفذت قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وصدقت على كل من الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، واتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، واتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية وبروتوكول عام ٢٠٠٥ الملحق بها. وتواصل قطر التعاون مع لجنة مكافحة الإرهاب ومديريتها التنفيذية في تنفيذ استراتيجيتها الوطنية لمكافحة

وقع في أثناء تحليقها في يوم ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦، مما أدى إلى وفاة ٧٣ شخصاً، ما زال طليقاً. وذكرت أن ذلك العمل كان أول عمل إرهابي ضد الطيران المدني الدولي في نصف الكرة الغربي.

١٣ - وأكدت أن كوبا لم تشارك أبداً في تنظيم أو تمويل أو ارتكاب أي عمل إرهابي ضد أي بلد، وأنها لم تساعد أبداً ولن تساعد أبداً أعمال الإرهاب الدولي. والأراضي الكوبية لم تستخدم أبداً ولن تستخدم أبداً لتنظيم أو تمويل أو ارتكاب أعمال إرهابية ضد أي بلد. واختتمت ببيانها قائلة إن حكومة بلدها تعيد تأكيد دعمها للتعاون الثنائي والمتعدد الأطراف على مكافحة الإرهاب الدولي وعزمها على العمل مع جميع الدول على منع وقمع الأعمال الإرهابية.

١٤ - السيد المالك (قطر): قال إن المجتمع الدولي بات أكثر إدراكاً للتهديد الذي يشكله الإرهاب على السلم والأمن الدوليين وعلى سيادة العديد من الدول وسلامتها واستقرارها. وأضاف قائلاً إن قطر تؤكد من جديد إدانتها التامة للإرهاب بجميع أشكاله، أيّاً كان المكان الذي يرتكب فيه والجهة التي ارتكبته. وقد انضمت قطر إلى صكوك الأمم المتحدة ذات الصلة وتعاونت مع الأمم المتحدة والدول الأعضاء في مكافحة الإرهاب. وترى أنه لا يمكن إيجاد حل لمشكلة الإرهاب بالوسائل العسكرية وحدها. وتشدد قطر على أهمية دراسة الأسباب الجذرية للإرهاب للتمكن من القضاء عليه مرة واحدة وإلى الأبد. وتجدد من الضروري أن تُسوَّى النزاعات الدائرة وأن يُنهي الاحتلال الأجنبي وأن يُعترف بحق الشعوب في تقرير مصيرها وفق القرارات الدولية. ويجب رفض إرهاب الدولة والأنظمة الاستبدادية التي تمارس الإقصاء والتهميش.

١٥ - وأضاف قائلاً إن الأحداث الأخيرة بيّنت عدم الاكتراث بسيادة القانون. فقد شهدت أنحاء عديدة من

لتمويل أنشطتها. غير أنه ينبغي النظر في هذه الصلات على أساس كل حالة على حدة؛ وافترض أن الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الحدود مرتبطان بشكل تلقائي هو افتراض غير صحيح وخطير، ذلك لأن دوافع الإرهابيين تختلف عن دوافع الأشخاص الآخرين المتورطين في الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

٢٠ - وأضافت قائلة إن التطرف العنيف يمكن أن يُعرض أي شخص للإرهاب، لكنه لا يؤدي دائماً إلى أنشطة إرهابية؛ ويمكن أن يؤدي التطرف أيضاً إلى سلوك غير عنيف من شأنه أن يلحق الضرر بالقدر نفسه بالاجتماع المدني والاجتماع الدولي. ومن هنا تأتي ضرورة مكافحة جميع أشكال التطرف، أيّاً كان دافعها أو الذي يقف وراءها. وتحقيقاً لهذه الغاية، من المهم تعزيز سياسات الاندماج الاجتماعي والتعاون مع الشرطة ليتسنى العمل على القضاء على أسباب التطرف وتحسين عمل سلطات إنفاذ القانون. ومن الضروري كذلك ألا يقتصر الأمر على منع التطرف العنيف بل أن يشمل أيضاً اتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على التطرف. وكلاهما هام في ضوء الحاجة إلى التركيز على الفرد والبيئة معاً. ويعد ذلك تحدياً يتجاوز قدرة الحكومات ويتطلب مساعدة المجتمعات المحلية في مقاومة التطرف العنيف.

٢١ - واستطردت القول بأنه لا بد من تعزيز التعاون الدولي باعتباره الأساس لتحقيق استجابة فعالة ومستدامة لمشكلة الإرهاب على الصعيد العالمي. وينبغي تأكيد أهمية العنصرين الإقليمي ودون الإقليمي في هذا الصدد. ويتعين تقديم أية مساعدة ممكنة وفق الولايات القائمة، وبناء على طلب الدول الأعضاء، مع إيلاء الاعتبار الواجب لسيادتها والتركيز على الملكية الوطنية للمشروع.

الإرهاب، بما في ذلك من خلال عمليات تبادل المعلومات والزيارات وحلقات العمل.

١٨ - واستطرد قائلاً إن منظمة "صلتك"، التي تتخذ من الدوحة مقراً لها وتعمل على الصعيد الإقليمي، قد كثفت جهودها الرامية إلى توفير حلقات عمل للشباب بهدف وقايتهم من نفوذ المتطرفين. وتنتظر المنظمة في إقامة شراكة بين مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب. وتتعاون قطر أيضاً مع المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب بشأن مكافحة التطرف العنيف. وهي طرف في العديد من الاتفاقات الثنائية المبرمة بشأن التعاون الأمني، وتعمل مع السلطات القضائية في بلدان أخرى. واحتتم قائلاً إن قطر استضافت في نيسان/أبريل ٢٠١٥ مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر بشأن منع الجريمة والعدالة الجنائية. وإنها تواصل تعزيز إطارها التشريعي لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك غسل الأموال والجرائم الإلكترونية ذات الصلة بالإرهاب، وتراقب العديد من الجمعيات الموجودة في البلد للتأكد من أنها لا تدعم الإرهاب بأي شكل من الأشكال. وقد أنشأت قطر عدداً من اللجان الوطنية لمكافحة الإرهاب. وتُعتبر بأنها تحقق مستوى عال من الامتثال لمعايير فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

١٩ - السيدة رودريغيز - بينيدا (غواتيمالا): قالت إن غواتيمالا تؤكد من جديد رفضها القاطع لكل الأعمال الإرهابية، وتكرر التزامها بمنع الإرهاب ومكافحته. ورأت أنه لا بد للحكومات من أن تعزز سيادة القانون في بلدانها بهدف إيجاد "حلول" اجتماعية لمكافحة الإرهاب وسائر أشكال الجريمة. وصحيح القول إن الإرهاب يتأصل أحياناً من خلال تسخير الجريمة الموجودة في عملياته، وأن الجماعات الإرهابية تلجأ في بعض الأحيان إلى الجريمة المنظمة

٢٢ - وفي ختام بيانها قالت إن وفدها يحث الدول الأعضاء على تجاوز العقبات أمام إبرام اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي في أقرب وقت ممكن. فالوضع الحالي مواتٍ للإسراع في إبرام مثل هذا الصك: الذكرى السنوية السبعون لإنشاء الأمم المتحدة هي فرصة متاحة أمامها كي تعزز دورها القيادي في المساعي الرامية إلى مكافحة الإرهاب. ويكرر وفدها دعمه للجهود التي تبذلها المؤسسة وللأقتراح الذي قدمته وتأمل بأن يُحرز تقدم موضوعي في الدورة الحالية يفضي إلى التوصل إلى نص يُفضل اعتماده بتوافق الآراء، لمواجهة ما يعد حالياً أكبر تهديد للسلم والأمن الدوليين.

٢٣ - السيدة أرغويلو غونزاليس (نيكاراغوا): أكدت من جديد إدانة نيكاراغوا الثابتة للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، بما في ذلك إرهاب الدولة، الذي وقع شعبها وحكومتها ضحيتين له. وينبغي ألا يُربط الإرهاب بأي دين أو جنسية أو حضارة أو جماعة عرقية ولا يمكن تبريره بناء على هذه الأسباب.

٢٤ - وأضافت قائلة إن نيكاراغوا تدين المعايير المزدوجة لبعض البلدان التي ارتكبت أعمالاً عدوانية تحت شعار "الحرب على الإرهاب"، وتسببت في الوفاة والتروح وفي انتهاكات أخرى لحقوق الإنسان تعد بمئات الآلاف، وقامت في الوقت نفسه بإيواء إرهابيين معروفين على أراضيها، مثل بوسادا كاريليس، وبدعم وتمويل إرهابيين في بلدان أخرى بهدف الخوض على تغيير النظام وقهر الشعوب.

٢٥ - واستطردت قائلة إن نيكاراغوا ستبذل كل جهد ممكن للمساعدة في التوصل إلى اتفاقية بشأن الإرهاب، وتدعو جميع الدول الأعضاء إلى إبداء المرونة لتحقيق هذه الغاية. ونوهت بوجوب أن تكون محاربة الإرهاب مفتوحة ومنسقة وأن تبقى في إطار القانون الدولي.

٢٦ - واستأنفت قائلة، في إشارة إلى ما قاله الرئيس دانييل أورتيغا سافيدرا، إن تزايد جشع الرأسمالية العالمية، ولا سيما في الشرق الأوسط وأفريقيا، قد أدى إلى اندلاع الحروب وتأجيج التعصب والإرهاب، مما غرس بذور انعدام الأمن والتدمير والتخريب على التفاعلات المسلحة وعلى اندلاع أزمات الأغذية والبيئة، والعمل، والأزمات الإنسانية التي لا نهاية لحجمها وآثارها. ولهذا السبب، أكد على ضرورة أن تعمل الأمم المتحدة على تعزيز الاحترام والسلام والأمن السيادي والعدالة والتضامن الإنساني.

٢٧ - السيد عيسى (ليبيا) أكد أن بلده يدين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، أياً كانت دوافعه أو المكان أو الزمان الذي يرتكب فيه أو الجهة التي ترتكبه. وقال إنه ينبغي عدم ربط الإرهاب بأي دين أو عرق أو ثقافة أو مجموعة عرقية أو قومية. ومن الضروري التمييز بين الأعمال الإرهابية الإجرامية والكفاح المشروع للشعوب من أجل إعمال الحق في تقرير المصير ومقاومة الاحتلال الأجنبي. وأضاف قائلاً إن ليبيا قد انضمت إلى جميع الصكوك الدولية والإقليمية لمكافحة الإرهاب. وإنها أخذت تواجه تحديات جسسام إثر استيلاء الجماعات الإرهابية المرتبطة بكل من تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وأنصار الشريعة على عدد من المدن الليبية ومحاولتهم الإطاحة بالسلطات الليبية المشروعة لاستعادة السيطرة على موارد البلد. وهدفها هو تمويل أنشطتها وتحويل ليبيا إلى نقطة انطلاق لشن العمليات في شمال أفريقيا والساحل الأفريقي ومنطقة البحر الأبيض المتوسط، مهددة بذلك السلم والأمن الدوليين. ومن مصلحة المجتمع الدولي أن ينفذ قرار مجلس الأمن ٢٢١٤ (٢٠١٥) وأن يوفر كل احتياجات الجيش الليبي من الأسلحة والمعدات العسكرية الأخرى اللازمة لمكافحة هذه التنظيمات، التي تحصل على الأسلحة بصورة غير مشروعة وتشجع تحركات المقاتلين

وفي هذا الصدد، من المهم كفاءة جدوى استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، من خلال مواءمتها لمواجهة التحديات الجديدة.

٣٢ - واعتمدت السنغال نهجاً قائماً على المنع والتعاون والاستجابة السريعة خلال العمل على تنفيذ التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي. وأضاف أنها صدّقت على ١٣ من صكوك الأمم المتحدة القانونية ذات الصلة بالإرهاب، وكذلك اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع الإرهاب ومكافحته لعام ١٩٩٩ وبروتوكولها لعام ٢٠٠٤. وعلى الصعيد دون الإقليمي، فقد شاركت في المقررات ذات الصلة للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإيكواس)، التي رأستها في عام ٢٠١٥. وشاركت السنغال بنشاط في التعاون بشأن العدالة الجنائية على الصعيد الدولي في مجال مكافحة الإرهاب، ومراقبة الحدود البرية والبحرية والمطارات والمساعدة القانونية المتبادلة في مجالي غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وفي عام ٢٠٠٧، سنت السنغال قانونين يوقعان عقوبة أشد على مرتكبي الأعمال الإرهابية.

٣٣ - ويمثل تجنيد المنظمات الإرهابية للمقاتلين الأجانب تهديداً خطيراً للاستقرار في بلدان المنشأ والعبور والمقصد. وأعقب ذلك بقوله إن تقرير فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات، المؤرخ ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٥ (S/2015/358) يشير إلى أن عددهم قد تجاوز ٢٥ ٠٠٠ مقاتل حتى ذلك التاريخ. وأعرب عن تأييد وفد بلده للتوصية الواردة في التقرير بتقديم المساعدة المالية والتقنية إلى الدول الأعضاء المعنية بهدف تعزيز قدرات الرقابة على الحدود بغية التصدي لتدفقات المقاتلين الإرهابيين الأجانب. ويتعين على المجتمع الدولي وضع استراتيجية مناسبة لاحتواء تلك الظاهرة.

الإرهابيين عبر المناطق الخاضعة لسيطرتها. ولا بد أيضاً من تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢١٧٨ (٢٠١٤) لمكافحة ظاهرة المقاتلين الأجانب واتخاذ جميع الإجراءات الرامية إلى معالجة الأسباب.

٢٨ - وأضاف قائلاً إن هناك صلة قوية بين الإرهاب والجرائم عبر الوطنية والأسلحة وتهريب المخدرات وغسل الأموال والاتجار بالأشخاص وعمليات الاختطاف وأخذ الرهائن. وينبغي تعزيز التعاون الدولي والإقليمي بغرض التعامل مع هذه الجرائم. وينبغي تنفيذ جميع عناصر استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب على نحو متوازن ومتكامل.

٢٩ - واختتم بيانه قائلاً إن ليبيا تؤكد من جديد تأييدها لعقد مؤتمر رفيع المستوى برعاية الأمم المتحدة لدراسة ظاهرة الإرهاب، وتدعو جميع البلدان إلى وضع الصيغة النهائية لمشروع اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي.

٣٠ - السيد سيس (السنغال): قال إن تمدد الإرهاب الدولي والتطرف العنيف اتخذ أبعاداً غير مسبوقة وما زال يشكل مصدر قلق بالغ للمجتمع الدولي. وأضاف أن تطوير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وظهور نزاعات جديدة متعددة الأبعاد وأكثر تعقيداً مكننا الإرهابيين من التكيف وتحسين عملياتهم. وأردف قائلاً إن الإرهابيين يقومون باستغلال الدين وإساءة استعمال المفردات الدينية. وقد لجأت الجماعات الإرهابية بشكل متزايد إلى أخذ الرهائن بغرض الحصول على أموال أو انتزاع تنازلات سياسية. وتشكل طلبات الفدية بهدف تمويل الإرهاب مشكلة ينبغي التعامل معها بتراهة وموضوعية بعيداً عن التوجهات السياسية وأن تُراعى في تناولها الاعتبارات التقنية.

٣١ - ولم تحقق الصكوك القانونية الدولية الثمانية عشر المعتمدة في سياق مكافحة الإرهاب النتائج المتوقعة منها بعد.



٣٦ - السيد شينغرو (بوروندي): قال إن وفد بلده يضم صوته إلى أصوات الوفود الأخرى في إدانة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، أينما ارتكبت وأيا كان مرتكبوه وبصرف النظر عن الدوافع الكامنة وراء ذلك. وأضاف قائلا إنه لا توجد أيديولوجية أو دين أو معتقد أو سبب يمكن أن يبرر اللجوء إلى الأعمال الإرهابية، ومن مصلحة جميع الأمم مكافحة الإرهاب بجميع أبعاده العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية. وأوضح قائلا إن جوهر التهديد الذي يمثله الإرهاب يكمن في طابعه العابر للحدود الوطنية؛ فمنذ عام ٢٠٠١، انتشر الإرهاب من الشرق الأوسط إلى أفريقيا ومناطق أخرى. وتواجه منطقة الساحل - الصحراء الكبرى عددا كبيرا من التحديات الأمنية: تصاعد التطرف الديني والترعة الإسلامية الراديكالية والإرهاب والاتجار بالأشخاص والمخدرات والأسلحة، والجريمة المنظمة.

٣٧ - وسيكون من المفيد تحليل أسباب الأعمال الإرهابية ودوافعها، بما في ذلك الفقر، والاستبعاد الاجتماعي، والتمييز، والإفلات من العقاب، وضعف المؤسسات، وكذلك المعايير المزدوجة في تطبيق القانون الدولي. وأتبع ذلك بالقول إن الإرهاب ينشط بدرجة كبيرة في البلدان الهشة وفي البلدان الخارجة من النزاع وهي حالة يؤدي فيها غياب سيادة القانون والفراغ الإداري إلى تمكين الجماعات الإرهابية من التمدد في ظل حالة الإفلات التام من العقاب، ومن بسط نفوذها على سكان يعانون من الفقر دون أي أمل في المستقبل. وهذا هو الحال بالنسبة لحركة الشباب في الصومال، حيث تم نشر ما مجموعه ٥ ٠٠٠ رجل وامرأة من بوروندي كجزء من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

٣٨ - ويشكل الإرهاب انتهاكا صارخا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان وحقوق اللاجئين. وأضاف أن الوقت قد حان لصياغة

٣٤ - وقد عانت مناطق في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل - الصحراء الكبرى على مدى عدد من السنوات من آفة العصابات الإرهابية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يظهر قدرا أكبر من التضامن مع البلدان الأفريقية التي كانت ضحية للإرهاب، مثل مالي: إذ يجب الحفاظ على سلامة مالي الإقليمية وبسط سيادتها على البلد بأسره. كما ينبغي إيلاء اهتمام خاص إلى الحالة في نيجيريا والبلدان المجاورة، التي تكافح سلطاتها ضد جماعة بوكو حرام.

٣٥ - واسترسل قائلا إن الصلة بين الإرهاب والجرائم عبر الوطنية، موضوع قرار مجلس الأمن ٢١٩٥ (٢٠١٤)، تستدعي أيضا اتخاذ إجراءات محددة. وقال إن وفد بلده يرحب بدعوة الأمين العام، في تقريره المؤرخ ٢١ أيار/مايو ٢٠١٥، للعمل الدولي من أجل منع الإرهابيين من الاستفادة من الجريمة عبر الوطنية. فمكافحة الإرهاب الدولي بجميع أشكاله ومظاهره تتطلب اتخاذ تدابير متضافرة، تعتبر الأمم المتحدة هي المسؤولة عن تنسيقها والمواءمة بينها وتيسيرها. وبالنظر إلى ما يبدو من تقاعس المجتمع الدولي عن وضع أساليب مناسبة، فقد بات من الملح أكثر من أي وقت مضى اعتماد نهج نشط وشامل ومتسق وطويل الأجل، مع تعزيز التعاون على الصعيد دون الإقليمية والإقليمية والدولية. وأضاف قائلا إن إبرام اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي أمر لا بد منه، وإن وفد بلده يدعو إلى تعزيز التزام جميع الدول الأعضاء بالتوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسائل المتعلقة. وختم كلامه قائلا إن وفد بلده يشيد بالعمل الذي تقوم به فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب ولكنه يحثها على ضمان مزيد من الاتساق في أنشطة الكيانات المكونة لها، ومواصلة جهودها الرامية إلى مساعدة البلدان التي تطلب المساعدة منها.

الدينية والمواقع الدينية، سواء تم ذلك بصورة عرضية أو متعمدة. ومن المثير للقلق أن هذه الجماعات تقوم بنهب التحف الفنية من المواقع الأثرية والمتاحف والمكتبات والمحفوظات أو الاتجار بها لتمويل عمليات التجنيد أو العمليات الإرهابية. وبالنظر إلى الفقرة ٧ من قرار مجلس الأمن ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، يتعين على جميع الدول الأعضاء أن تتخذ الخطوات المناسبة لمنع الاتجار بالممتلكات الثقافية العراقية والسورية وغيرها من القطع ذات الأهمية الأثرية أو التاريخية أو الثقافية أو ذات الأهمية العلمية النادرة أو ذات الأهمية الدينية التي سُلبت بصورة غير قانونية من العراق منذ ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠ ومن سورية منذ ١٥ آذار/مارس ٢٠١١، وتيسير إعادتها بحالة سليمة.

٤٠ - وقال إن من بين التطورات الجديدة المثيرة للقلق استخدام الإرهابيين المتزايد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وزيادة تجنيد المقاتلين الإرهابيين الأجانب. وقد اتضحت بعض الأمور خلال السنوات التي أنفقتها المجتمع الدولي في مكافحة هذا التهديد المتجدد، منها أن التدخل العسكري لمكافحة الإرهاب لم يعد كافيا. لقد بات من الضروري تحديد الأنواع المختلفة من الجماعات الإرهابية من أجل تقييم مواطن ضعفها وطريقة عملها، بهدف وضع سياسات أمنية ودفاعية مناسبة. وختتم حديثه قائلا إنه يتعين على الدول الأعضاء العمل بشكل متضافر تحت رعاية الأمم المتحدة، مع إيلاء الاعتبار الواجب لالتزاماتها الدولية، ويتعين عليها على وجه الخصوص أن تتخذ تدابير محددة لمقاضاة مرتكبي هذه الأعمال وتسليمهم وإنشاء نظام للإنذار المبكر والتنسيق لحرمان الإرهابيين من مواردهم وقواعدهم.

٤١ - السيد هولوفكا (صربيا): قال إن حكومة صربيا تدين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره إدانة قاطعة، أيا كان

اتفاقية شاملة تتضمن تعريفا موحدا للإرهاب يميز بين الإرهاب والأعمال التي تصنف في أحيان كثيرة جدا على أنها أعمال إرهابية. وأردف قائلا إن بلده يلاحظ الآثار الضارة الناجمة عن المراقبة المبالغ فيها واعتراض الاتصالات. وأشار إلى أن إعداد "قوائم سوداء" من جانب واحد لاستخدامها بصورة تعسفية في توجيه اتهامات لبعض الدول بدعم وتمويل الإرهاب، يتعارض مع التعددية التي تتسم بها الأمم المتحدة. ويتعين أن يستند أي رد فعل للإرهاب إلى تدابير وقائية ومتضافرة، مع إيلاء الاعتبار الواجب لحقوق الإنسان وسيادة القانون. ويتعين على الدول التي لم تصدّق بعد على الاتفاقيات الدولية لمكافحة الإرهاب أن تنظر في القيام بذلك. واسترسل يقول إن حالة الجمود بشأن التعريف، التي تحول دون التوصل إلى اتفاق حول وضع اتفاقية شاملة، تمكن الإرهابيين من كسب الوقت، نظرا لأن هذا الصك سيتيح إمكانية تعقبهم، ومن شأنه أن يعزز قدرة الدول الصغيرة على التصدي لهذه المشكلة. وبالنظر إلى انتشار الأعمال الإرهابية مؤخرا، يتعين على جميع الدول أن تبدي أكبر قدر من المرونة في إعداد مشروع الاتفاقية.

٣٩ - ونظرا لأن الإرهاب ظاهرة عالمية، فإنه يستدعي حلا عالميا من خلال التعاون الدولي والإقليمي ودون الإقليمي، بطرق من بينها زيادة تبادل المعلومات من أجل تحديد مسارات الجماعات الإرهابية. ويجب على المجتمع الدولي أيضا بذل كل جهد ممكن من أجل وقف المصادر المالية للإرهاب بطرق من بينها وضع حد للاتجار في النفط المسروق والسوق السوداء الخاصة بالقطع الأثرية المسروقة. وأضاف أن الفديات التي ينتزعها الإرهابيون تشجعهم على تخطيط عمليات خطف في المستقبل؛ ولذا يتعين وضع حد لهذه الحلقة المفرغة. وأعرب عن إدانة وفد بلده تدمير التراث الثقافي على يد الجماعات الإرهابية، ولا سيما المواد

بشأن التدابير المتخذة للحد من التهديدات والتحديات المرتبطة بتحركات المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

٤٣ - وأشار إلى أن المجلس الوزاري لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا اعتمد إعلانا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ بشأن دور المنظمة في مكافحة ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب في إطار تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤)، وأضاف أن بلده شدد على تنفيذ الإعلان، بوصفه رئيس منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في عام ٢٠١٥. ونوه إلى عقد مؤتمر على نطاق منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على مستوى الخبراء في الفترة من ٣٠ حزيران/يونيه إلى ١ تموز/يوليه في فيينا بشأن مكافحة التحريض على الإرهاب وتجنيد الإرهابيين الأجانب. واستنادا إلى المناقشات التي دارت في المؤتمر، أصدر الرئيس ورقة بالنائج والتوصيات التي تقدم أساسا سليما لاعتماد وثيقة صادرة عن المجلس الوزاري لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن مكافحة التطرف العنيف والترعة الأصولية المفضيين إلى الإرهاب، وستساهم هذه الورقة في المناقشات التي تجري في الأمم المتحدة بشأن مكافحة التطرف العنيف واعتماد خطة عمل تضعها الأمم المتحدة من أجل منع التطرف العنيف. وأردف قائلا إن ثمة حدثين عقدا أيضا مؤخرا: ففي يومي ٣ و ٤ أيلول/سبتمبر، نظم حدث بشأن الشباب والتطرف في بلغراد، وفي يومي ٧ و ٨ تشرين الأول/أكتوبر، عقدت حلقة عمل على مستوى الخبراء في بوخارست بشأن حرية وسائط الإعلام ومسؤولياتها في سياق سياسات مكافحة الإرهاب. وثمة أنشطة إضافية مقبلة تشمل إعداد دورات للتوعية، والإطلاق المتوقع لبرنامج تدريبي يهدف إلى تمكين قادة المجتمع المدني، بمن فيهم الشباب والنساء والشخصيات الدينية من الجهر بأرائهم وتعبئة الآخرين وإطلاق مبادرات تهدف إلى مكافحة التعصب والتطرف العنيف.

مرتكبوه، وحيثما ارتكب، وأيضا كانت أغراضه. وقال إن صربيا طرف في ١٤ صكا من الصكوك الدولية لمكافحة الإرهاب وهي تبذل قصارى جهدها لتنفيذ قرارات الجمعية العامة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالكامل، ولا سيما القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وأردف قائلا إن صربيا تعلق أهمية كبرى على التصدي للتهديدات والتحديات المعاصرة المتمثلة في الإرهاب وجميع أشكال التطرف والرااديكالية. وأشار إلى أن بلده كان من بين مقدمي قرار مجلس الأمن ٢١٧٨ (٢٠١٤)، وأنه عضو نشط في التحالف ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وأضاف أن خطر المقاتلين الإرهابيين الأجانب والتطرف العنيف لا يمكن التصدي له إلا من خلال نهج متعدد الأبعاد باستخدام وسائل مشروعة ومع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان.

٤٢ - وقال إن بلده اتخذ عددا من التدابير على الصعد الاستراتيجية والسياسية والمعارية والمؤسسية والتنفيذية، بما في ذلك اعتماد عدد من وثائق الاستراتيجيات الوطنية لتعزيز قدرته على منع تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب والمساهمة بفعالية أكبر في ذلك الجهد المشترك، مع مراعاة التزاماته في إطار عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. واسترسل يقول إن صربيا ما فتئت تعمل على جعل قوانينها المحلية متوافقة مع المعايير الدولية بطرق من بينها تنقيح قانونها الجنائي، وتعديل التشريعات المتعلقة بمنع غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفرض بعض القيود على التصرف في الأصول. كما عززت القدرات المؤسسية واتخذت تدابير لتحسين أمن الحدود ومنع دخول المقاتلين الإرهابيين الأجانب أو مرورهم عبر صربيا، ورصد ومنع السفر إلى مناطق النزاع وتهيئة الظروف المواتية لإنشاء قواعد بيانات لرصد تحركات الإرهابيين. وقدمت صربيا مؤخرا تقريرا موحدا عن قدراتها على تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٦٢٤ (٢٠٠٥)، وردت فيه تفاصيل

- ٤٤ - وقال إن بلده على استعداد للإسهام في مكافحة التهديدات الإرهابية وظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب على الصعيدين الوطني والإقليمي، وكذلك على الصعيدين الأوروبي والعالمي، وذلك بالتنسيق مع شركائه في جميع أنحاء العالم. وأضاف إن وفد بلده يشدد على دور الأمم المتحدة القيادي على الصعيد العالمي في هذا الصدد.
- ٤٥ - وختتم حديثه قائلاً إن الأمل منعقد على نجاح الفريق العامل التابع للجنة السادسة، المقرر أن يعاود الاجتماع خلال الدورة الحالية، في وضع الصيغة النهائية لنص مشروع اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي: فهناك أسباب وجيهة تدعو للقيام بذلك الآن، وثمة إرادة سياسية داعمة لها أيضاً.
- ٤٦ - السيد هويمان (إسرائيل): قال إن التهديد الذي يشكله الإرهاب في بلده ليس نظرياً. فقد واجهت إسرائيل خلال الأسبوعين الماضيين حملة إرهاب وحشية، شملت سيارات مفخخة وطعنا بالسكاكين وإلقاء الحجارة. ووقع أكثر من ٢٥ هجوماً إرهابياً في المدن في جميع أنحاء البلد، أسفرت عن وفاة وإصابة مدنيين أبرياء. وتتصدى إسرائيل لهذه التهديدات على جميع حدودها. وقد أطلقت حماس، وهي منظمة إرهابية معترف بها دولياً على هذا النحو، آلاف الصواريخ وقذائف الهاون على المدنيين الإسرائيليين من مناطق سكنية. وقد أنشأت مراكز قياداتها العسكرية في المستشفيات والمدارس وأساءت استخدام مرافق الأمم المتحدة فقامت بتخزين الأسلحة فيها، واستخدمتها كمنصات لإطلاق الصواريخ، واستخدمت المدنيين الأبرياء كدروع بشرية. كما جرى استهداف الإسرائيليين في الشمال، حيث يخزن حزب الله آلاف الصواريخ في أحياء مكتظة بالسكان وأقام بنيته العسكرية في المناطق المدنية وهو يتهيأ للجولة التالية من الهجمات ضد إسرائيل.
- ٤٧ - وإذا كان المجتمع الدولي جاداً في القضاء على الإرهاب، فيجب أن يبدأ براعي الإرهاب الرئيسي وهو: جمهورية إيران الإسلامية. إذ توجد بصمات إيران الدموية على مئات الحملات الإرهابية التي حصدت أرواح آلاف الأبرياء. وقد خططت قوات الحرس الثوري الإيراني بقيادة مهندس الإرهاب الرئيسي: قاسم سليماني هذه الهجمات الإرهابية ومولتها ونفذتها. وإذا ظن المجتمع الدولي أن سلوك إيران سيتغير بعد الاتفاق مع مجموعة الدول الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن بالإضافة إلى ألمانيا (مجموعة ١+٥)، فقد أرسلت للتو رسالة واضحة إلى البلد تقول خلاف ذلك. وقد أعلن خامنئي، المرشد الأعلى لإيران، حتى قبل التوقيع على الاتفاق، أن إيران ستواصل دعم الإرهابيين في الشرق الأوسط وفي جميع أنحاء العالم. وبعد التوقيع على الاتفاق، قال خامنئي إن هدف إيران هو إزالة إسرائيل من على الخارطة خلال ٢٥ سنة. إن إيران لن تغير سلوكها. والسؤال المطروح هو كم يجب أن يبلغ عدد الموتى وحجم الدمار الذي ستحدثه إيران قبل أن يستجيب المجتمع الدولي.
- ٤٨ - وعلى الرغم من خطورة هذه التهديدات، فإن إسرائيل تبذل كل ما في وسعها لكفالة امتثال أي تدابير تتخذها من أجل مكافحة الإرهاب لالتزاماتها بموجب القانون الدولي. ويسير إصرارها على مكافحة الإرهاب جنباً إلى جنب مع التزامها باحترام سيادة القانون.
- ٤٩ - وأردف قائلاً إنه لا يمكن للإرهاب الدولي أن يعمل بدون تدفق مستمر للأموال. وقد اعترف مجلس الأمن بخطر الإرهاب الذي ترعاه الدول، ودعا مراراً جميع الدول إلى منع تمويل الإرهابيين والمنظمات الإرهابية. وقال إن استهداف الموارد المالية التي تدعم الإرهاب يشكل الأداة الرئيسية المتاحة للدول. وأكد أن وقف التمويل بشكل فعال يستطيع أن يوقف نمو المنظمات الإرهابية وأنشطتها في جميع أنحاء

المؤتمر الدولي الثاني بشأن ما يسمى بظاهرة الذئاب المنفردة، وجرى تنظيم هذا الحدث بالاشتراك مع المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وتجسد تلك الأنشطة اعتقاد إسرائيل الأساسي بأن الإرهاب لا يمكن مواجهته بفعالية إلا من خلال التعاون الدولي.

٥٢ - وقال إن السبيل الوحيد للمجتمع الدولي لمكافحة خطر الإرهاب يكمن في تنفيذ نهج عدم التسامح مطلقاً. فلا يمكن أن يمضي الإرهاب بدون وقود التحريض والتعصب والكراهية وتمجيد الموت والشهادة. ويجب أن تركز أي خطة تهدف إلى نشر ثقافة السلام والتعايش على التعليم.

٥٣ - وقال إن الموضوع قيد النظر مدرج على جدول أعمال اللجنة السادسة منذ سنوات عديدة، لكن مسائل عديدة لم تحل بعد. ومن المهم البدء بالاتفاق على وضع تعريف واضح للإرهاب يشمل جميع أشكال ومظاهر الإرهاب. وإن عدم القيام بذلك سيؤثر على القدرة على مكافحة الإرهاب بفعالية. ويشكل الإرهاب والتطرف العنيف تهديداً لا يمكن تجاهله؛ وحثّ اللجنة على أن ترسل رسالة واضحة مفادها بأنه لا توجد قضية أو مظلمة تبرر الإرهاب.

٥٤ - السيدة غيريمدين (إريتريا): أكدت مجدداً إدانة إريتريا القاطعة للإرهاب والتطرف في جميع أشكالهما ومظاهريهما. وقالت إنه ينبغي ألا يُربط الإرهاب بأي دين أو جنسية أو حضارة أو جماعة عرقية. وفي مجال مكافحة التطرف والإرهاب، يجب أن يكون أي إجراء متسقاً مع القانون الدولي.

٥٥ - وقالت إن الإرهاب والتطرف لا يزالان يشكلان تحدياً كبيراً للسلام والأمن الدوليين وكذلك للتنمية، يتطلب التصدي له عملاً جماعياً وتعاوناً دولياً. وفي كثير من أنحاء

العالم. ومن الخبرة التي اكتسبتها إسرائيل، فإن التدابير المالية من قبيل إدراج أسماء في قوائم وتجميد الأصول قد يساعد على الحيلولة دون وقوع هجوم إرهابي قاتل آخر. ويجب أن يدعم هذه التدابير تبادل المعلومات الاستخباراتية والتعاون بين الدول.

٥٠ - وقال إن إسرائيل طرف في الصكوك العالمية الأساسية لمكافحة الإرهاب، وشريك متفان في الكفاح العالمي ضد الإرهاب. ونفذت قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) بالكامل، وكيّفت تشريعاتها لتكفل الامتثال لقرار مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩). ورحبت إسرائيل باعتماد قرار مجلس الأمن ٢١٧٨ (٢٠١٤) المتعلق بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب، الذي يوفر مثلاً قوياً للكمية التي يمكن بها الاستفادة من الآليات القائمة للتصدي للتهديدات الجديدة والناشئة. وأضاف أن إسرائيل تؤيد الدور المركزي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب في جميع أنحاء العالم. وهي تتطلع إلى المشاركة بنشاط في الاستعراض الخامس للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب الذي تجريه الأمم المتحدة، وقد انضمت إلى الدعوة لتنفيذ جميع الركائز الأربع للاستراتيجية بطريقة متكاملة ومتوازنة.

٥١ - وبدافع الضرورة، أصبحت إسرائيل خبيرة في مجال مكافحة الإرهاب، وهي تتبادل المعارف مع حكومات في جميع أنحاء العالم. وقد ساهمت بخبرتها حول مجموعة واسعة من القضايا - من مكافحة تمويل الإرهاب إلى التحقيقات والأساليب والتكنولوجيات الجنائية، ومن أمن الطيران إلى حماية الحدود. وقبل أشهر قليلة، شارك أحد المدعين العامين الإسرائيليين في اجتماع خاص للجنة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، عقد في مدريد، بشأن "وقف تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب". وفي إطار جهودها لمكافحة التطرف العنيف، سوف تستضيف إسرائيل في تشرين الثاني/نوفمبر

والمسلمين ٥٠ في المائة. وأن أي تطورات تتعلق بالسلام والأمن الدوليين في القرن الأفريقي ومنطقة البحر الأحمر تؤثر مباشرة على أمن إريتريا وتنميتها الاقتصادية. وأضافت أن إريتريا ملتزمة تماماً بقرارات مجلس الأمن المتعلقة بمكافحة الإرهاب والتطرف العالميين. ولكي تساهم إريتريا بفعالية في مكافحة الإرهاب والتطرف العالميين، وحماية سيادتها ومياهها الإقليمية، فمن الأهمية بمكان أن يرفع مجلس الأمن الجزاءات الجائرة على الفور وبدون قيد أو شرط، وسيؤدي هذا الإجراء إلى تعزيز السلام والأمن الدوليين في القرن الأفريقي وفي منطقة البحر الأحمر، أما الإبقاء عليها فهو بمثابة وصفة لوقوع الكوارث والفوضى.

٥٩ - السيد فاتشير (إندونيسيا): قال إن الإرهاب أصبح عبئاً للحدود الوطنية على نحو متزايد. وأصبحت الجماعات الإرهابية جاذبة للمقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين يعملون عناصر لنشر رسالة التطرف. وقال إن على العالم أن يتعامل مع الإرهابيين المحليين الذين يمثلون ظاهرة تعكس نشر التطرف والراديكالية أينما كان، ولا تتطلب الاتصال الفعلي مع الجماعات الإرهابية. ولا تشكل هذه الحالة أثراً جانبياً لتقدم تكنولوجيا الاتصالات فحسب، بل تمثل أيضاً تحدياً لمفهوم "حرية التعبير".

٦٠ - وقد ازدادت الأسباب الجذرية للإرهاب ومظاهره تعقيداً. وعلى الرغم من انتشار إساءة استخدام الدين للأغراض الإرهابية، فلم يعد هو السبب الرئيسي الكامن وراء الإرهاب. ومن العوامل الأخرى التي تسهم في نشوء التطرف والإرهاب، التعصب الأعمى وعدم التسامح، والغضب إزاء الإقصاء والتهميش أو التمييز، والإحساس بالتهديد من مجموعات أخرى. كان للتزايدات الطويلة الأمد أيضاً دور أساسي في تشكيل آراء متطرفة وتوفير ملاذ آمن للجماعات الإرهابية، كما يتضح ذلك في الشرق الأوسط.

أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والشرق الأوسط، فإن وجود الإرهاب حقيقي وأخذ في التزايد. وشكلت الأزمة في اليمن وانتشار الإرهاب والتطرف تهديدات يواجهان القرن الأفريقي ومنطقة البحر الأحمر، بما في ذلك إريتريا.

٥٦ - وتواصل إريتريا تعزيز أدائها الثقافية والقانونية لمنع وقمع جميع أشكال التطرف والإرهاب. وقد نشرت مؤخراً قانوناً جديداً للعقوبات، وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، أصدرت بلاغاً رسمياً لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وأضافت أن إريتريا طرف في اتفاقية الاتحاد الأفريقي/منظمة الوحدة الأفريقية لمنع الإرهاب ومكافحته، وغيرها من الاتفاقيات الإقليمية ذات الصلة، بما في ذلك اتفاقية تجمع دول الساحل والصحراء المتعلقة بالمساعدة المتبادلة في المسائل الأمنية. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٥، شاركت إريتريا في المؤتمر الإقليمي بشأن مكافحة التطرف العنيف الذي عقد في نيروبي.

٥٧ - وقالت إن إريتريا تدعم جهود الأمم المتحدة الرامية إلى مواجهة خطر الإرهاب، وهي على قناعة بأن التنفيذ المتوازن لجميع ركائز استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب أمر بالغ الأهمية. وقد شاركت إريتريا في تقديم قرار مجلس الأمن ٢١٧٨ (٢٠١٤) الذي رحبت به باعتباره جهداً يهدف إلى تعزيز التعاون الدولي على مكافحة جميع أشكال التطرف والإرهاب. وقد حضرت إريتريا الاجتماع الاستثنائي للجنة مكافحة الإرهاب الذي عقد في مدريد في يومي ٢٧ و ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٥ لمناقشة السبل الكفيلة بوقف تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

٥٨ - وأضافت أن إريتريا التي تمتد سواحلها على مسافة ١ ٢٠٠ كيلومتر وفيها أكثر من ٣٥٠ جزيرة، تقع في القرن الأفريقي الملتهب ومنطقة البحر الأحمر. وهو بلد يسوده السلام والوئام وتبلغ نسبة سكانه المسيحيين ٥٠ في المائة

٦١ - ومن الجوهرى أن نكون أكثر ابتكاراً في استنباط استجابات وحلول إزاء التطرف والإرهاب. ولم يعد من الممكن الاعتماد على التدابير القاسية، التي لم يؤد بعضها، من قبيل السجن أو التدخل العسكري، إلا إلى مزيد من التطرف. وينطبق ذلك خاصة في حالة تنفيذ هذه التدابير على نحو يتنافى مع التزامات حقوق الإنسان. لذلك، يجب أن يصبح النهج الوقائي والتدابير الناعمة جزءاً من الاستجابة العامة. ولا يزال إنفاذ القانون يكتسي أهمية بالغة، ولكن، يجب تعزيز الحوار والاحترام والتسامح بأسلوب يتسم بمزيد من العولة والمنهجية. ومن جانبها، فقد نشطت إندونيسيا منذ سنوات في تعزيز روح التسامح وتمكين الأشخاص ذوي الآراء المعتدلة. وعلى الصعيد الوطني، قال إن حكومة بلده تشرك المجتمع المدني والزعماء الدينيين، بمن فيهم الذين ينتمون إلى أكبر منظمين إسلاميين، هما منظمة نهضة الأمة ومنظمة المحمدية، في استنباط سرد بديل للتطرف.

٦٢ - ويجب أن يكون التعاون المتعدد الأطراف، بقيادة الأمم المتحدة، قادراً على الاستجابة للخطر الدينامي للتطرف والإرهاب. ويجب أن تكون الأمم المتحدة من بين أولى الجهات التي تفهم الطبيعة المتغيرة للتطرف والإرهاب: كيف نشأ، وكيف يؤثر على السلام والأمن على مختلف المستويات. ويجب أن تدعو أيضاً إلى إعادة التفكير بالجهود العالمية لمكافحة الإرهاب، وتقييمها. وينبغي مواصلة تعزيز النهج المتعدد الأطراف وإشراك جميع الشركاء المعنيين به: وسائط الإعلام، والأوساط الدينية والمجتمعات المحلية الأخرى، فضلاً عن المؤسسات الحكومية. ويجب القيام على وجه السرعة بمعالجة الظلم وعدم المساواة، لأنهما يمكن أن يؤديا إلى استثارة الغضب والتطرف. وعلى الصعيد العالمي، يتعين على الأمم المتحدة أن تبذل جهداً أكبر لكفالة أن تسري القواعد الدولية المتفق عليها على الجميع. وعلى الصعيد الوطني، لا بد من التركيز بشكل متزايد على

٦٣ - ولا يقل عن ذلك أهمية كيف يمكن للأمم المتحدة أن تفي بمسؤوليتها لمنع نشوب النزاعات وإيجاد حلول سياسية للنزاعات الجارية ومساعدة الدول في حالات ما بعد النزاع. ولا يزال الإرهابيون يستغلون مناطق النزاعات أو البلدان التي تقلصت فيها سلطة الحكومة. وبناء على ذلك، يجب على الأمم المتحدة أن تزيد جهودها الرامية إلى استعادة السلام وحفظه، والمساعدة في إعادة بناء مؤسسات الدولة اللازمة لمكافحة الإرهابيين.

٦٤ - وسوف تواصل إندونيسيا كونها شريكاً يعتمد عليه في إطار التعاون العالمي لمكافحة التطرف والإرهاب. وهي تتطلع إلى صدور خطة عمل الأمين العام العالمية لمنع التطرف العنيف في أوائل عام ٢٠١٦، والمساهمة في الجهود الرامية إلى استحداث سبل ووسائل كفيلة بضمان تنفيذها الفعال. وأعرب عن الأمل في أن توفر خطة العمل توجيهات تشغيلية واضحة لتنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب.

٦٥ - السيد عبدالله (نيجيريا): قال إن الإرهاب يشكل أحد أخطر التهديدات التي تواجه السلام والأمن الدوليين وأشدّها فتكاً. فطبعه الخبث وطبيعته عابرة للحدود. وقد أدّت الآثار المدمرة للأعمال الإرهابية، ومن بينها تلاشي سيادة القانون والنظام وزعزعة استقرار هياكل الحكومة، وما لذلك من تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، إلى الإضرار بالتنمية والاستقرار في كثير من البلدان. والإرهاب منظم في شبكة منسوجة بإحكام، ويستلزم شبكة للتخلص منه. ومع إدراك ذلك، برزت أهمية اتباع نهج تعاوني إقليمي ودولي يشمل الجميع لردع الإرهابيين ودحرهم.

٦٦ - ولهذا السبب، قال إن وفد بلده يؤيد مبادرة إنشاء فريق عامل يكلف بوضع الصيغة النهائية لمشروع اتفاقية

عن تطوير التآزر بين المركز والكيانات الأخرى في فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب.

٦٩ - ومضى يقول إن التهديدات الإلكترونية، التي كانت جانبا من جوانب التحديات الأمنية العالمية المتزايدة أصبحت جانبا من جوانب الإرهاب. فبإمكانها أن تعطل الاتصالات التجارية والصناعة وتقدم الخدمات وعمل الحكومات بصورة شاملة. ويشكل كل هجوم، بغض النظر عن هدفه، تهديدا عالميا للتجارة والاتصالات بين الأمم، ومن الضروري وضع نهج للتصدي لذلك الخطر. وختم بالقول إن كسب الحرب ضد الإرهاب غير ممكن من دون العزيمة الراسخة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وعلى الدول الأطراف أن تكفل الامتثال الكامل لجميع قرارات الأمم المتحدة واتفاقياتها ذات الصلة بالإرهاب وتمويله، فضلا عن الصكوك الإقليمية لمكافحة الإرهاب. وسيوفر ذلك الإطار التعاهدي أساسا للتعاون بين الدول الأعضاء.

٧٠ - السيدة موايوبو (جمهورية تنزانيا المتحدة): قالت إنه لا يمكن لأي بلد أو شعب أن يدعي الحصانة من ويلات الإرهاب. وينبغي أن يعزز تجدد الهجمات الإرهابية في الآونة الأخيرة عزم المجتمع الدولي على القضاء على هذه الآفة. وأردفت قائلة إن الإرهاب يتطور، فهو لم يعد يعتمد على رعاية دولة ما؛ ومعظم الجماعات والأفراد الخطرين يعملون الآن بوصفهم جهات فاعلة من غير الدول، ويستفيدون من الحدود السهلة الاختراق والنظم المالية ونظم الاتصالات الدولية المترابطة. وفي حين تركز بعض الجماعات الإرهابية على الديناميات السياسية الوطنية يسعى بعضها الآخر إلى تنفيذ جدول أعمال أوسع نطاقا.

٧١ - واستطردت تقول إن ثمة حاجة ملحة إلى تكييف الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب على جميع المستويات. ويمكن القيام بأمور أكثر بكثير بشكل جماعي من أجل

شاملة بشأن الإرهاب الدولي فضلا عن عقد مؤتمر رفيع المستوى برعاية الأمم المتحدة. وأردف قائلا إن نيجيريا لاحظت التفاهم على أن حلا وسطا مطلوب في ثلاثة مسائل رئيسية قد تعوق التقدم المحرز، وهي مسألة استبعاد الأفعال المرتكبة أثناء النزاع المسلح في حالات الاحتلال الأجنبي من نطاق الاتفاقية، ومسألة استبعاد أفعال القوات العسكرية لدولة ما وقت السلم، ومسألة إدراج الأفعال التي تصنف على أنها إرهاب دولة. وقال إن نيجيريا ما فتئت متفائلة بشأن التوصل إلى توافق في الآراء في الدورة الحالية للجمعية العامة لمعالجة هذه المسائل والشواغل الأخرى، مثل عنوان الاتفاقية.

٦٧ - وتابع يقول إن نيجيريا تواجه التحدي الذي تشكله جماعة بوكو حرام الإرهابية التي استهدفت عشوائيا المدنيين، من مسلمين ومسيحيين على حد سواء، وأماكن العبادة والمراكز الترفيهية والمؤسسات الإعلامية، وحتى مبنى الأمم المتحدة. وقد عززت هذه الأعمال تصميم نيجيريا على مقاومة الإرهاب من خلال وضع خطط وطنية جديدة والتعاون الوثيق مع جيرانها والمجتمع الدولي. وقد اتخذت الحكومة الجديدة في نيجيريا بسرعة إجراءات لتنفيذ الاستراتيجية القوية الرامية إلى التغلب على جماعة بوكو حرام. وأضاف قائلا إن نيجيريا وجيرانها، تشاد والكاميرون والنيجر، فضلا عن بنن، تعمل معا من أجل مواجهة التهديد المشترك في الإطار دون الإقليمي للجنة حوض بحيرة تشاد عن طريق إنشاء فرقة عمل مشتركة متعددة الجنسيات.

٦٨ - واسترسل قائلا إنه فيما يتجاوز المنطقة دون الإقليمية لغرب أفريقيا، تظل نيجيريا ملتزمة بالعمل بشكل وثيق مع جميع كيانات الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. وترحب بالدور الذي يؤديه مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في مجال مكافحة الإرهاب، فضلا



٧٣ - ومضت تقول إنه ينبغي تعزيز هذه الجهود من خلال وضع اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي. وأعربت عن أملها في أن يعزّز نبذ الإرهاب جماعيا الإرادة السياسية والمرونة اللازمتين لحل المسائل العالقة.

٧٤ - وختمت بقولها إن النجاح في مكافحة الإرهاب يعزز السلام والأمن، وهما شرطان أساسيان للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وإذا ما أردنا تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، فيجب بذل مزيد من الجهود لمكافحة الإرهاب والتطرف المقترن بالعنف، من أجل تحسين أحوال البشر. وتضطلع اللجنة السادسة بدور هام في تحقيق ذلك الهدف، ويمكن أن تعوّل على دعم جمهورية ترازيا المتحدة في هذا الصدد.

٧٥ - تولّت السيدة موريس - شارما (سنغافورة)، نائبة الرئيس، رئاسة الجلسة.

٧٦ - السيدة موخاميتريانوفنا (الاتحاد الروسي): قالت إن الأحداث الأخيرة قد بيّنت بوضوح أن الإرهاب ما زال يشكل أحد أخطر التهديدات للسلم والأمن الدوليين. ولقد حدثت زيادة غير مسبوقه في الأنشطة الإرهابية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ ففي العراق وسورية، يعيث تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة وغيرهما من الجماعات المرتبطة بتنظيم القاعدة فسادا، وتنتشر تأثيرها الضار في جميع أنحاء العالم بالفعل. فقد واصل تنظيم الدولة الإسلامية سعيه إلى ترسيخ وجوده في ليبيا وفي منطقة أفغانستان وباكستان. ونجح الإرهابيون في بناء قدراتهم أيديولوجيا وماديا وهم يتكيفون بمهارة مع الظروف المتغيرة. وتتنامى الصلة بين الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك في مجالات زيادة عائدات النفط وتهريب المخدرات والآثار الثقافية والحياة البرية.

تحسين التأهب لمواجهة هذا التهديد والتعاون بهذا الشأن والرد عليه. فقد وفّرت اتفاقيات وبروتوكولات مكافحة الإرهاب أدوات هامة وإطارا لمكافحة مختلف أوجه الإرهاب، ولكن لكي تكون هذه المبادرات فعالة، يجب على جميع الدول التقيد بها. ويجب على الدول أيضا تحسين قدراتها الوطنية من أجل تعزيز أساليبها في التصدي للتحديات المتغيرة. وينبغي تعزيز التعاون والتنسيق في مجالات بناء القدرات وتبادل المعلومات وقمع تمويل الإرهاب. ويجب تنمية ثقافة قوامها التسامح والاحترام المتبادل بين الشعوب والأمم ومعالجة أسباب الإرهاب الجذرية عن طريق التشجيع على انتهاج سبيل في الحكم سريع الاستجابة ويشمل الجميع ويحترم حقوق الإنسان وسيادة القانون. ولكن الموارد اللازمة لدعم هذه الجهود لا تزال غير كافية. وأضافت قائلة إن جمهورية ترازيا المتحدة تثنى على الجهود التي تبذلها فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وتناشد المجتمع الدولي تقديم ما يلزم من مساعدة لتمكين الدول من الوفاء بالالتزامات والتعهدات.

٧٢ - وتابعت تقول إن الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب في بلدها تستمر بلا هوادة تمشيا مع الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب. وذكرت إن جمهورية ترازيا المتحدة طرف في الصكوك العالمية لمكافحة الإرهاب وفي صك إقليمي واحد، وقد اتخذت التدابير الإدارية والتشريعية من أجل القضاء على الإرهاب الدولي. وشارك مسؤولون وطنيون معنيون بمكافحة الإرهاب في حلقات دراسية ركزت على تعزيز القدرات. وعملت ترازيا أيضا بتعاون وثيق مع جيرانها بشأن هذه المسألة. وأطلقت برامج للتخفيف من حدة الفقر وإعطاء شباب البلد ثقة وقدرة على الاعتماد على أنفسهم وهدفا في حياتهم ومصدر اعتزاز بوحدة جمهورية ترازيا المتحدة، بلدا وشعبا.

٧٧ - وأضافت قائلة إن وجود المقاتلين الإرهابيين الأجانب يشكل خطراً متزايداً. فالتدابير الرامية إلى مكافحة هذه الظاهرة تستلزم اتباع نهج متكامل، يجمع بين تبادل المعلومات وتعزيز مراقبة الحدود والعمل على وسائل النقل من أجل تحديد هوية المقاتلين من مناطق النزاع، وبذل جهود مشتركة لجمع معلومات عن مشاركة "سياح الجهاد" في الأعمال الإرهابية. ويتطلب هذا النهج تكييف التشريعات الوطنية بما يناسب هذا الهدف وزيادة التعاون الثنائي بين أجهزة الاستخبارات وسلطات إنفاذ القانون ومراقبة الحدود والجمارك ودوائر الهجرة، والمحققين الماليين.

٨٠ - وتابعت بالقول إن التنفيذ الصارم من جانب جميع الدول لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة هو الضمان للنجاح في مكافحة الإرهاب. ويؤيد الاتحاد الروسي التدابير المضطلع بها في إطار لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) والرامية إلى كفالة تنفيذ الدول قرارات مجلس الأمن المتصلة بمكافحة الإرهاب. ورحبت بمساهمة هيئات الخبراء في الهيئات الفرعية لمجلس الأمن.

٨١ - وأضافت قائلة إن ثمة حاجة إلى تعاون وثيق بين فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب والهيئات المكونة لها. ويتطلع الاتحاد الروسي إلى المشاركة في مناقشة قائمة على النتائج خلال استعراض الإنجازات التي حققتها استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في عام ٢٠١٦. ومن المهم الحفاظ على النهج المتوازن الحالي للاستراتيجية الذي أتاح لها أن تظل منصة عالمية لمكافحة الإرهاب بفعالية. ويتطلع الاتحاد الروسي باهتمام إلى خطة عمل الأمين العام العالمية لمنع التطرف العنيف. وأعربت عن ثقة بلدها في أن هذه الخطة سترمي إلى تنفيذ الاستراتيجية وستقوم على مركزية دور الدول في مكافحة الإرهاب، عن طريق تحييد التطرف العنيف الذي أدى إلى الإرهاب، في جملة أمور.

٨٢ - وأضافت قائلة إن الحاجة إلى تعزيز الأساس القانوني للتعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب من خلال زيادة دائرة المشاركين وكفالة تحسين تنفيذ الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية الرئيسية ما فتئت قائمة. ويمكن الحصول على زخم إضافي في هذا الصدد من خلال التوصل

٧٨ - وقالت إن الاتحاد الروسي دائماً ما دعا إلى توسيع التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره وزيادة فعاليته، بالاشتراك مع الأمم المتحدة بوصفها المنسق المركزي ومحترماً احتراماً صارماً للقواعد ذات الصلة ومبادئ القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة. ورأت أن من الأهمية بمكان مواصلة الجهود المبذولة تحت رعاية الأمم المتحدة من أجل منع الإرهاب وتقليص عامل الجذب إليه ومواجهة انتشار الإيديولوجيات الإرهابية والتطرف العنيف واستخدام وسائل الإعلام وشبكة الإنترنت من أجل تعزيز التسامح والتفاهم بين الجماعات الإثنية والدينية ورفض الأيديولوجيات التي تدعو إلى العداوة والعنف.

٧٩ - ومضت تقول إن التغلب على الإرهاب لن يكون إلا عندما يضع جميع أعضاء المجتمع الدولي نهجاً منسقاً وشاملاً، بدون تسييس أو اتباع معايير مزدوجة. فيجب أن تتفق إجراءات مكافحة الإرهاب اتفاقاً تاماً مع أحكام القانون الدولي ومقاصد الأمم المتحدة ومبادئها، بما في ذلك مبدأ سيادة الدول؛ وخلافاً لذلك، لن تتحقق النتيجة المنشودة. وهذا كان هدف المبادرة التي تقدّم بها الرئيس بوتين مؤخراً من أجل تنسيق عمل جميع القوات المحاربة

السيادة والمساواة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. وقد قامت دول معينة، في سبيل تحقيق مصالحها الوطنية الخاصة بها، بتصنيف دول أخرى باعتبارها راعية للإرهاب، وفرضت جزاءات عليها، ولجأت إلى الإطاحة بحكوماتها الشرعية، دون أن تتردد في تقديم الدعم للجماعات الإرهابية المسلحة التي تحارب حكوماتها. وأحد الأمثلة على إرهاب الدولة السياسة العدائية التي تنتهجها الولايات المتحدة الأمريكية من أجل إسقاط حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولا يمكن تبرير إرهاب الدولة، ولا ينبغي للدول أن تسيء استخدام مكافحة الإرهاب كذريعة لبلوغ أهدافها السياسية. ونتيجة لذلك، فإن الاتفاقية الشاملة بشأن الإرهاب الدولي التي يجري إعدادها حاليا يجب أن تتضمن هدف القضاء على إرهاب الدولة.

٨٦ - وقال إن وفده يؤيد الاقتراح الداعي إلى عقد اجتماع رفيع المستوى بشأن الإرهاب؛ ذلك أن انعقاد ذلك الاجتماع يمكن أن يساهم في وضع تدابير مضادة دولية مشتركة لمعالجة الأسباب الجذرية للإرهاب، ومن بينها الهيمنة والتدخل، والفقر وانعدام المساواة الاجتماعية، والتمييز العنصري والديني.

٨٧ - وقد دأبت حكومته على معارضة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره وأي مساعدة للأعمال الإرهابية. وقد تعرضت لفترة طويلة لتهديدات إرهابية تهدف إلى قلب النظام الاجتماعي للدولة. ولذلك فإن التصدي للإرهاب يمثل وسيلة مهمة للدفاع عن سيادة الدول وحماية أرواح الأشخاص.

٨٨ - وقد وقعت حكومته عددا من الاتفاقيات الدولية لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، وهي تقوم حاليا بتعديل تشريعاتها الوطنية وتكملها والمشاركة بنشاط في الجهود الدولية الرامية إلى

إلى اتفاق بشأن اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب الدولي. وقالت إن وفد بلدها سيواصل المساهمة في البحث عن حل وسط بشأن الصيغة التي ما فتئ الخلاف دائرا بشأنها.

٨٣ - واختتمت بقولها إن مشاركة المنظمات الإقليمية في الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب هو وجه من أهم أوجه التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب. ولقد راكمت منظمة شنغهاي للتعاون، ورابطة الدول المستقلة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي قدرا كبيرا من الخبرة الإيجابية في هذا الصدد. وبمشاركة الاتحاد الروسي النشطة، اتخذت تلك الهيئات الإقليمية تدابير رمت إلى تحسين الأساس القانوني لمكافحة الإرهاب ومواءمة التشريعات لذلك. وأجريت دورات مشتركة منتظمة عن مكافحة الإرهاب، بما في ذلك تدريب الخبراء في مختلف الميادين.

٨٤ - السيد جو جونج تشول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن الأعمال الإرهابية تمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين والإقليميين، وللسلامة الإقليمية والأمن الإقليمي للدول ذات السيادة والشرعية، ولها آثار ضارة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولذلك توجد حاجة إلى قيام المجتمع الدولي بتكثيف الجهود المشتركة للتصدي للأعمال الإرهابية.

٨٥ - وينبغي أولا أن تولي الإجراءات الدولية الرامية إلى مكافحة الإرهاب الاهتمام للقضاء على إرهاب الدولة. فعمليات الغزو العسكري التي تنفذ ضد دول سيادية مثل الجمهورية العربية السورية تحت ذريعة شن "حرب على الإرهاب" يرجح أن تدفع إلى الإرهاب والانتقام، مما يتسبب في إراقة الدماء على نطاق واسع. ويمثل إرهاب الدولة شكلا من أخطر أشكال الإرهاب. فهو يهدف إلى تغيير نظام الحكم في دول سيادية في انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، اللذين ينصان على احترام

الإرهابية. ويجب توجيه رسالة واضحة مؤداها أن أي عمل إرهابي لن يفلت من العقاب. وتتوقع تركيا أن ينفذ قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) تنفيذا كاملا. وقالت إنه لا يجب الحيلولة دون تقديم أعضاء التنظيمات الإرهابية للعدالة، بما في ذلك التنظيمات التي تستهدف تركيا، وهي التنظيمات الإرهابية التالية: تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وحزب العمال الكردستاني، وحزب - جبهة التحرير الشعبية الثورية، وذلك بمنحهم اللجوء السياسي. ويجب على الدول ألا تغض الطرف عن الأعمال الدعائية والأنشطة المالية وأنشطة التجنيد التي تقوم بها التنظيمات الإرهابية.

٩١ - ويشكل أتباع تنظيم الدولة الإسلامية للعراق والشام والمقاتلون الإرهابيون الأجانب الذين يعبرون من خلال تركيا إلى مناطق النزاع تهديدا وشيكا لأمن تركيا، وتبذل السلطات التركية قصارى جهدها للتصدي لهذه المشكلة. فإضافة إلى التدابير الوطنية، من قبيل تشديد الضوابط على الحدود ووضع قائمة بأسماء الأشخاص ممنوعين من الدخول، وهو ما منع وصول عدد كبير من المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى مناطق النزاع، شددت تركيا من البداية على أن المقاتلين الإرهابيين الأجانب يشكلون تهديدا عالميا يتطلب استجابة عالمية ودعت إلى التعاون وتبادل المعلومات على الصعيد العالمي. وإزاء هذه الخلفية، تتوقع تركيا تبادل المعلومات في الوقت المناسب عن الأفراد الذين يشتبه في أنهم مقاتلون إرهابيون أجانب. ولم يصل التعاون في هذا الصدد بعد إلى المستوى المرغوب فيه. وقالت إن بعض الدول تمتنع عن تبادل المعلومات. ومن المهم لبلدان المنشأ أن تتخذ تدابير سريعة لمنع المقاتلين الإرهابيين الأجانب من السفر إلى مناطق النزاع. ويبين قرار مجلس الأمن ٢١٧٨ (٢٠١٤) الشروط التي تنطبق بالمثل على بلدان المنشأ والعبور والمقصد.

مكافحة هذه الآفة. وقد أنشأت لجنة وطنية لتنسيق الأعمال المتعلقة بقمع غسل الأموال والدعم المالي المقدم للإرهاب وتقوم حاليا بتنفيذ خطة عمل في هذا الصدد. وستضطلع حكومته، اتساقا مع سياستها المتمثلة في دعم التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب، بدورها للمساعدة في إنهاء الأعمال الإرهابية على الصعيد العالمي وبناء عالم ينعم بالسلام والاستقرار.

٨٩ - السيدة زاتينوغللو أوزكان (تركيا): قالت إن تركيا تدين بشدة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. وقد تضررت أنقره، يوم السبت السابق، من واحد من أكثر الهجمات الإرهابية فتكا في تاريخ البلد الحديث. وقد أدى هذا الفعل الجبان، الذي أودى بحياة ١٠٠ شخص على الأقل وأسفر عن جرح عدد أكبر بكثير، إلى تقوية تصميم تركيا على مكافحة هذه الآفة. وقالت إن وفدها يشعر بالامتنان للذين أعربوا عن تضامنهم مع بلدها.

٩٠ - ونظرا للطابع العالمي والعاير للحدود للإرهاب، فلا سبيل إلى التصدي للتحدي الذي يفرضه الإرهاب إلا من خلال التضامن الدولي والتعاون الثنائي والمتعدد الأطراف الفعال. ويجب محاربة جميع التنظيمات الإرهابية بنفس التصميم. أما اتباع نهج انتقائي إزاء التنظيمات الإرهابية فهو غير مقبول. ولا ينبغي ولا يمكن إضفاء الشرعية على أي تنظيم إرهابي تحت ذريعة أنه يحارب تنظيمًا إرهابيًا آخر. وبالمثل لا يمكن ولا ينبغي ربط الإرهاب بأي دين أو جنسية أو جماعة عرقية. ويجب أن تتخذ جميع الدول التدابير اللازمة بحيث يقدم إلى العدالة جميع أعضاء التنظيمات الإرهابية، بما فيها حزب العمال الكردستاني وحزب - جبهة التحرير الشعبية الثورية. وفي هذا السياق، توجد أهمية بالغة لتطبيق مبدأ "التسليم أو المحاكمة" العالمي. ولا ينبغي تحت أي ظرف من الظروف توفير ملاذ آمن لأعضاء التنظيمات

في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وهي تتطلع إلى خطة عمل الأمين العام العالمية لمنع التطرف العنيف. وقالت إنه حتى يتسنى خفض قابلية التأثر بالأيديولوجيات المتطرفة، فمن الأمور البالغة الحيوية معالجة الظروف التي تفضي إلى الإرهاب. وفي تركيا، تشارك عدة وكالات حكومية في هذه الجهود من خلال تدابير متخذة في مجالات الأمن والشباب والتعليم ومؤسسات السياسة الاجتماعية. ويسهم مكتب الشؤون الدينية أيضا بدور إيجابي في تعزيز رسائل التسامح. وقالت إن تركيا، بوصفها الرئيس المشارك للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، ما برحت تساهم في المناقشات المتعلقة بالتصدي للتطرف العنيف. وقامت على مدى أربعة أعوام بإعداد أدوات مهمة في صورة أفضل الممارسات ووثائق إدارية. وفي الآونة الأخيرة، أُطلقت في الاجتماع الوزاري السادس للمنتدى، المعقود في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، مبادرة جديدة لمعالجة دورة حياة نشر الفكر المتطرف إلى مرحلة العنف.

٩٤ - ويجب أن تتواصل الجهود الرامية إلى تفكيك شبكات تجنيد وتمويل الجماعات الإرهابية. وإذ لا تغيب عن البال الصلة الوثيقة بين الإرهاب والجريمة المنظمة، يجب أن يتواصل العمل على مكافحة الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال وتهريب الأسلحة، التي تمثل مصادر رئيسية لتمويل الإرهاب. وقد اتخذت تركيا تدابير كثيرة على حدودها مع الجمهورية العربية السورية ومع العراق للتصدي لمحاولات تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام لتهريب النفط، حتى قبل أن تصبح مسألة تقييد تمويل التنظيم بندا على جدول أعمال المجتمع الدولي. وقد أدانت تركيا أيضا ما يقوم به تنظيم الدولة الإسلامية من تدمير للتراث الثقافي باعتباره جريمة ضد الإنسانية وعززت التدابير الرامية إلى منع تهريب القطع الأثرية من مناطق النزاع.

٩٢ - وتتخذ تركيا موقفا نشطا في مكافحة الإرهاب. فهي تشارك في رئاسة المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب وكذلك الفريق العامل المعني بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب التابع للتحالف العالمي لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. إلا أن الأمم المتحدة هي المحفل الرئيسي لتعزيز اعتماد نهج منسق للتصدي للإرهاب. وتركيا دولة طرف في معظم اتفاقيات وبروتوكولات الأمم المتحدة بشأن الإرهاب وهي تساهم بنشاط في الجهود الرامية إلى بناء القدرات وفي أعمال وكالات الأمم المتحدة، من قبيل مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب وفي أعمال المنظمات الإقليمية. وستبدأ قريبا التدريب في مجال بناء القدرات في أربعة بلدان أفريقية بالشراكة مع مركز مكافحة الإرهاب. وتشارك تركيا بصورة نشطة في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، ويسرها أنها قامت بتيسير آخر قرار بشأن نتائج الاستعراض الرابع للاستراتيجية في حزيران/يونيه ٢٠١٤. وهي تتطلع إلى مواصلة تعاونها مع جميع شركائها في مرحلة ما قبل الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد الاستراتيجية.

٩٣ - وقالت إن النزاعات التي لا تتم تسويتها والأزمات التي تساء إدارتها فتفضي إلى تشريد أعداد كبيرة من الأشخاص، وعدم التسامح، والتمييز، وكرهية الأجانب، تمهد الطريق للتطرف العنيف. ويجب التصدي بفعالية لنشر الفكر المتطرف والأسباب الجذرية التي تدفع الشباب إلى اعتناق التطرف العنيف، وترحب تركيا بالخطوات الكثيرة التي اتخذها المجتمع الدولي مؤخرا في هذا الصدد. وقد أطلق مؤتمر قمة البيت الأبيض لمكافحة التطرف العنيف المعقود في شباط/فبراير ٢٠١٥ عملية جديدة على الصعيد العالمي، وترحب تركيا بمؤتمر قمة الزعماء لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والتطرف العنيف، المعقود لاحقا

والعسكرية، وتضرر الاقتصاد، وهو ما كان له تأثير سلبي على الاستقرار الاجتماعي. ومن المهم أيضا توفير المساعدة لضحايا الإرهاب. وقد استعادت قوات الأمن العراقية السيطرة على عدد من المناطق التي احتلتها في السابق جماعات إرهابية، إلا أن التحدي الأكبر يكمن في كيفية مساعدة اللاجئين والمشردين في البلد الذين بلغ عددهم ثلاثة ملايين شخص.

١٠٠ - ويجب تعزيز التعاون الدولي في مجال التصدي للإرهاب والجريمة المنظمة. ومن الضروري أيضا تبادل المعلومات عن تحركات المقاتلين الإرهابيين الأجانب. وهناك أهمية حيوية لتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة من أجل معالجة هذه الظاهرة. ويجب أن تحسن الكيانات التنظيمية الوطنية والدولية قدرتها على رصد تمويل الإرهاب وغسل الأموال والاتجار بالأشخاص بمن فيهم النساء.

١٠١ - وقالت إن الجماعات الإرهابية الإجرامية تشكل الخطر الأكبر على السلام والأمن الدوليين، وإن العراق ملتزم بإبرام اتفاقية دولية شاملة لمكافحة الإرهاب من أجل مكافحة تلك الجماعات.

١٠٢ - السيد كرافيك (النرويج): قال إن الأعمال الوحشية غير المسبوقه التي يرتكبها تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام"، وهو جماعة ذات طموحات سياسية وإقليمية، أظهرت بوضوح قدرة المنظمات الإرهابية على التكيف، وعلى أنها تشكل تهديدات أساسية ليس للمنطقة المتاخمة فحسب، ولكن للمجتمع الدولي ككل، مما يستوجب اتخاذ خطوات حاسمة لاحتوائها والتغلب عليها. وأوضح أن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وغيره من الجماعات الإرهابية يجتذب آلاف المقاتلين الإرهابيين الأجانب من جميع أنحاء العالم، وأن النرويج لم تكن بمأمن من ذلك. فخلال السنوات القليلة الماضية، انضم نحو مائة من

٩٥ - وتؤكد تركيا من جديد التزامها بمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. وقالت إن الموقف القوي الذي يجب أن يتخذ ضد الإرهاب لا بد أن يستند بحزم إلى المبادئ الديمقراطية وإلى سيادة القانون.

٩٦ - استأنف السيد تشارلز (ترينيداد وتوباغو) رئاسة الجلسة.

٩٧ - السيدة عبد الله (العراق): قالت إن العراق يدين جميع أشكال ومظاهر الأعمال الإرهابية، التي أصبحت تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين. فالإرهابيون يستهدفون المؤسسات العامة والمدنيين من جميع الجنسيات والأديان والجماعات العرقية. وقد كان العراق واحدا من أوائل البلدان التي ضربها الإرهابيون، الذين سعوا إلى بسط سيطرتهم على أكبر منطقة ممكنة. وهم لديهم طرق للتمويل خاصة بهم، بما في ذلك تهريب النفط، والاتجار بالبشر، ونهب المواقع الأثرية. وقد دمروا المساجد والكنائس والمقابر، وقتلوا النساء والأطفال والمسنين، وانخرطوا في تدمير المواقع التاريخية للحضارتين النمرودية والسورية، ببيع رموز التراث الثقافي العراقي في السوق السوداء لتمويل عملياتهم.

٩٨ - ويمكن أن يساعد التعاون المشترك وتضافر الجهود في التغلب على الإرهاب. ويرحب العراق بقرار مجلس الأمن ٢١٩٩ (٢٠١٥)، الذي يدين جميع الأنشطة التجارية والاقتصادية المتصلة بالإرهاب وتهريب التراث الثقافي العراقي من مواقع تاريخية ومتاحف ومكتبات لتمويل تجنيد المقاتلين الأجانب وتعزيز قدرتهم على شن هجمات إرهابية.

٩٩ - وحتى يتسنى وضع تدابير للقضاء على الإرهاب الدولي، فلا غنى عن تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي. وقد أدت أعمال تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام إلى هجرة أعداد غفيرة من الشعب العراقي. وأرغم العراق على إنفاق مبالغ طائلة على القوات الأمنية

النيرويجيين إلى مختلف الجماعات المتطرفة العنيفة التي تورطت في ارتكاب فظائع جماعية. ويؤدي انضمام الأشخاص إلى جماعات إرهابية في الخارج إلى إلحاق أضرار مدمرة بالسكان المحليين، كما أنهم يمثلون تهديدا خطيرا على بلدانهم الأصلية عند عودتهم إليها. ومن ثم هناك حاجة إلى استجابة وطنية وجماعية على السواء.

١٠٣ - وأضاف أن النيرويج ما فتئت تدين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. وأوضح أن منع الإرهاب يتطلب اتباع نهج شامل وطويل الأجل يقوم على استخدام طائفة واسعة من التدابير السياسية والقانونية والاقتصادية، واستخدام الوسائل العسكرية، كملاذ أخير. وذكر أن النيرويج ملتزمة التزاما كاملا باستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وسوف تواصل العمل من أجل تنفيذها الكامل والفعال، وتحث الآخرين على القيام بذلك. وأكد على ضرورة رفض التطرف العنيف من أجل وضع حد للإرهاب.

١٠٥ - وأضاف أن النيرويج قد نفذت ١٣ اتفاقية من اتفاقيات الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب والبروتوكولات ذات الصلة، وتشجع جميع الدول على التصديق على تلك الصكوك وتنفيذها. ومع ذلك فهذا وحده لا يكفي. وهناك حاجة إلى صك رئيسي وشامل من أجل توفير المشورة القانونية اللازمة وإمكانية التنبؤ إذا كان المطلوب تحقيق الهدف المشترك للقضاء على الإرهاب الدولي. ومن المشجع أن مجلس الأمن قد اتخذ بالإجماع القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤) بشأن المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذي شارك في تقديمه أكثر من ١٠٠ دولة، بما فيها النيرويج، مما يبين العزم المشترك لدى المجتمع الدولي على مكافحة التهديد الذي يشكله تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام" وغيره من الجماعات الإرهابية. ويوفر ذلك العزم المشترك نفسه فرصة للاتفاق على تعريف دولي للإرهاب. وسوف تعكس اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي التزام الأمم المتحدة بمكافحة الإرهاب وقدرتها على ذلك، مع الامتثال التام للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وسوف تعزز التعاون الدولي في هذا المجال. وقال إن الاتفاق على إبرام اتفاقية شاملة سوف يبين أيضا أن الجمعية العامة هي الهيئة الدولية الرئيسية لصوغ المعاهدات ووضع القواعد، بما في ذلك في مجال مكافحة الإرهاب.

١٠٤ - ويبين أن النيرويج تؤيد التعددية وقيادة الأمم المتحدة القوية في طائفة واسعة من المجالات. وقد وفر اعتماد استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب بالإجماع في عام ٢٠٠٦ للأمم المتحدة أساسا سليما للعمل كجهة رائدة بشأن قضايا مكافحة الإرهاب، على مستوى وضع القواعد القانونية ومن خلال تنسيق الجهود المتعددة الأطراف على حد سواء. وإذا أريد للأمم المتحدة تأدية دورها

١٠٨ - السيد نيازليف (قيرغيزستان): قال إن من المأمول فيه أن يُقدم إلى العدالة مرتكبو الهجوم الإرهابي الذي وقع مؤخرا أثناء مظاهرة سلمية في أنقرة. وأضاف أن قيرغيزستان تدين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، نظرا لعدم إمكانية تبريره تحت أي ظرف من الظروف. ولا ينبغي أن يُربط الإرهاب بأي دين أو جنسية أو حضارة أو جماعة عرقية.

١٠٩ - وأردف قائلاً إن قيرغيزستان قد تفانت في الوفاء بالتزاماتها وإنها ملتزمة بالمشاركة البناءة على جميع المستويات في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف. ويشكل قرار مجلس الأمن رقم ٢١٧٨ (٢٠١٤) خطوة حاسمة في مكافحة المقاتلين الإرهابيين الأجانب. وفي إطار تنفيذ هذا القرار، وجهت قيرغيزستان جهودها نحو تعزيز مراقبة الحدود وأمن الطيران، وبناء قدرات وكالات إنفاذ القانون، وتحسين تبادل المعلومات. وفي شباط/فبراير ثم في أيار/مايو، أقرت محاكم البلد أن تنظيم الدولة الإسلامية وجهة النصر وبعض المنظمات الأخرى، جماعات إرهابية ومتطرفة، وحظرت أنشطتها في قيرغيزستان. وفي ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٥، تم سن تشريع يجرم أنشطة المرتزقة ومشاركة مواطني قيرغيزستان في النزاعات المسلحة أو الأعمال العسكرية في إقليم دولة أجنبية.

١١٠ - وأوضح أنه لا يمكن التغلب على الإرهاب من خلال استخدام القوة؛ وليس للأساليب القسرية إلا أثر مؤقت، وبالتالي فهي غير كافية. وقال إن حكومة قيرغيزستان تستخدم بنشاط أدوات "القوة الناعمة" لمعالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب. ويشمل ذلك تحسين الحالة الاجتماعية والاقتصادية في البلد، والحد من الفقر، وإيجاد فرص العمل، وتنفيذ برامج تشغيل الشباب، ومكافحة الفساد وإصلاح نظم إنفاذ القانون وأجهزة القضاء.

١١١ - وقال إنه لا يمكن النجاح في مكافحة الإرهاب، باعتباره ظاهرة عالمية عبر وطنية، إلا من خلال تعزيز آليات

١٠٦ - وأشار إلى أن مجلس أوروبا قد اعتمد، في ١٩ أيار/مايو ٢٠١٥، البروتوكول الإضافي الملحق باتفاقية مجلس أوروبا بشأن منع الإرهاب لعام ٢٠٠٥. وينص البروتوكول، مع مراعاة قرار مجلس الأمن ٢١٧٨ (٢٠١٤)، على ضرورة تجريم أفعال معينة في القانون المحلي للدول الأعضاء. وتشمل تلك الأفعال السفر إلى الخارج لغرض ارتكاب أعمال إرهابية، وتمويل ذلك السفر وتنظيمه، والمشاركة في جمعية أو جماعة بغرض ارتكاب أفعال إرهابية والتدريب على الإرهاب. وسيكون البروتوكول الإضافي بمثابة أداة هامة لمنع الأشخاص من السفر بغية الانضمام إلى تنظيم الدولة الإسلامية أو غيره من الجماعات الإرهابية بالخارج. والنرويج مستعدة للتوقيع على البروتوكول الإضافي في ريجا في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر. وعلى الرغم من هذه الجهود الهامة وغيرها، لن تكون الصكوك الإقليمية قادرة على تحقيق إمكاناتها كاملة دون تعريف للإرهاب متفق عليه دوليا. والأمم المتحدة وحدها، في إطار دورها المعترف به عالميا في وضع القواعد والمعايير القانونية، يمكنها حل هذه المسألة.

١٠٧ - وأوضح أن الجزاءات أداة هامة لمكافحة تمويل الإرهاب وفرض قيود على سفر الأشخاص المسؤولين عن الجرائم الإرهابية. وقد جمدت النرويج حسابات عديدة خاصة بمواطنين نرويجيين مشاركين في منظمات إرهابية وبأشخاص حددتهم لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١). واختتم قائلاً إن دور مكتب أمين المظالم حيوي في تعزيز معايير حقوق الإنسان في إطار نظام الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة. وأكد أن النرويج ستعاون مع أمانة المظالم الجديدة، السيدة كاترين مارشي - أوهيل، لمواجهة التحديات المقبلة.



١١٤ - وأضافت أن زامبيا تُسَلِّم بالدور المركزي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تنسيق جهود الدول الأعضاء الرامية إلى مكافحة الإرهاب وتعزيز قدرتها على منع الأعمال الإرهابية. وتدعم زامبيا المبادرات التي يتخذها مجلس الأمن لمكافحة الإرهاب. وقالت إن الأمم المتحدة توفر أفضل إطار يكفل استمرار الحملة ضد الإرهاب مع إيلاء الاعتبار الواجب لمبادئ الحرية والعدالة والكرامة الإنسانية والتسامح الديني. وأضافت أن زامبيا قد واصلت وضع وتنفيذ تدابير لكفالة عدم حصول الأشخاص والمنظمات الضالعة في أنشطة إرهابية على ملاذ آمن في أراضيها، بما في ذلك إصلاح التشريعات الوطنية ذات الصلة وتنفيذ عدد من معاهدات مكافحة الإرهاب. ففي آذار/مارس ٢٠١٥، على سبيل المثال، قدمت الحكومة مشروع قانون إلى البرلمان لتعديل قانون مكافحة الإرهاب الصادر في عام ٢٠٠٧ وإنشاء المركز الوطني للقضاء على الإرهاب، مما سيوفر سياسات وأطراً وآليات إدارية تمكّن من تنفيذ أحكام قانون مكافحة الإرهاب، والاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، وقراري مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٧٣ (٢٠٠١). وتشعر الحكومة بالتفاؤل من أن مشروع القانون سوف يُسن ليصبح قانوناً بحلول نهاية عام ٢٠١٥.

١١٥ - وأردفت قائلة إنه على الرغم من الإنجازات الكبيرة التي حققها المجتمع الدولي في استحداث صكوك قوية لمكافحة الإرهاب، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله للتأكد من التصديق على هذه الصكوك ووضعها موضع التنفيذ على نطاق واسع. ويصدق هذا الأمر بصفة خاصة على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي لعام ٢٠٠٥، والتعديل المدخل في عام ٢٠٠٥ على اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وتعديلاتها، وبروتوكول عام ٢٠٠٥ الملحق باتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية، واتفاقية عام ٢٠١٠ لقمع

التعاون الدولي الجماعي. وتؤكد قيرغيزستان من جديد دعمها الثابت لجميع التدابير المتخذة في إطار الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب الدولي. وشدد على ضرورة تنفيذ تلك التدابير وفقاً للمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والصكوك الدولية ذات الصلة. وقال إن قيرغيزستان تؤيد العمل الذي تقوم به فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، وترحب بأنشطة مركز مكافحة الإرهاب. وسوف تواصل التعاون الوثيق مع لجنة مجلس الأمن لمكافحة الإرهاب. وقال إن وفد بلده يدعم إنشاء فريق عامل في اللجنة السادسة في الدورة الحالية من أجل الانتهاء من عملية صياغة اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي، ومناقشة عقد مؤتمر رفيع المستوى حول هذه المسألة برعاية الأمم المتحدة.

١١٢ - وأكد أن قيرغيزستان ملتزمة بتعزيز التعاون بشأن مكافحة الإرهاب مع البلدان الأخرى ومع المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة. وتعمل على نحو وثيق مع هيئات مكافحة الإرهاب التابعة لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي، ومنظمة شنغهاي للتعاون، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ورابطة الدول المستقلة. وتحث جميع الشركاء المتعددي الأطراف والشائين على مواصلة التعبئة في مكافحة ظاهرة الإرهاب غير الإنسانية والفتاكة.

١١٣ - السيدة كالاموينا (زامبيا): قالت إن زامبيا تدين بشدة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، وتؤكد من جديد التزامها بالكفاح المشترك ضد الإرهاب. وأكدت أن جميع الأعمال الإرهابية هي أعمال إجرامية وغير إنسانية ولا يمكن تبريرها. ويجب على المجتمع الدولي أن يعمل معاً على منع تلك الأعمال التي تتعارض مع جميع مبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

الاتفاقية الإقليمية لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي لقمع الإرهاب. وهي تشارك بحمة في الجهود العالمية الرامية إلى مكافحة النقل غير المشروع للأموال لأغراض إرهابية وستواصل دعم ما تضطلع به الجمعية العامة ومجلس الأمن من أعمال في تنسيق الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب ووضع القواعد القانونية.

١١٩ - وتمثل الشبكات الدولية التي لها صلات بالجريمة المنظمة شريان حياة بالغ الأهمية للجماعات الإرهابية، بتمكينها من نشر أيديولوجياتها، واقتناء الأسلحة، وتمويل أنشطتها من خلال الاتجار بالبشر وبالأسلحة وغسل الأموال والجريمة الإلكترونية. ويجب على جميع الدول أن تقوم بتجميع مواردها وتبادل المعلومات الاستخبارية فيما بينها من أجل التصدي لهذه الظاهرة. وتعرب سري لانكا عن تقديرها للعمل الذي أنجزته اللجنة المختصة المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ٢١٠/٥١ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ في صياغة ثلاث اتفاقيات لمكافحة الإرهاب، هي الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل، والاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، والاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي. وتمثل الذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة فرصة مثالية للدول الأعضاء لاختتام المفاوضات بشأن وضع مشروع اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي، ويحث وفدها الدول الأعضاء على تجاوز الاختلافات التي لا تزال قائمة دون تأخير لا مبرر له. فمن الضرر توجيه رسالة واضحة بشأن تصميم المجتمع الدولي على مكافحة الإرهاب.

١٢٠ - وتمثل التنمية البشرية، ولا سيما تمكين المرأة والشباب، عنصرا بالغ الأهمية في مكافحة الإرهاب. ولا غنى عن القضاء على الفقر، بالتناغم مع زيادة الفرص الاجتماعية والاقتصادية، من أجل التصدي لإحباط الأشخاص وخطر

الأعمال غير المشروعة المتصلة بالطيران المدني الدولي وبروتوكولها.

١١٦ - واحتتمت بقولها إن زامبيا ترحب بالجهود التي تبذلها اللجنة المختصة التي أنشئت بموجب قرار الجمعية العامة ٢١٠/٥١ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ لإعداد مشروع اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي. ودعت جميع الدول الأعضاء إلى التحلي بالمرونة في المفاوضات التي تجريها بغية التوصل إلى اتفاق، ولا سيما في وضع تعريف للإرهاب. فمن شأن ذلك الصك أن ييسر التدابير المتخذة لمحكمة الإرهابيين وتعزيز القدرة على مواجهة الإرهاب، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية.

١١٧ - السيدة موتوكومارانا (سري لانكا): قالت إن الإرهاب هو أحد أكبر الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين. وتدين سري لانكا إدانة قاطعة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، أينما ارتكب وأيا كان مرتكبوه والغرض من ارتكابه. وتسبب الإرهاب على مر السنين في معاناة لا سبيل لوصفها. وانهارت حدود الدول مع استيلاء الجماعات الإرهابية على أراض جديدة، مثلما يجري حاليا في الشرق الأوسط. ويقوم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام حاليا بمحو التاريخ الإنساني من خلال التدمير المتعمد لمواقع للتراث الثقافي لا يمكن استبدالها. وتشكل ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب مسألة تبعث على القلق البالغ. ومع توافد عشرات الألوف من المقاتلين الإرهابيين الأجانب من أكثر من ١٠٠ دولة، يكون من اللازم إعداد رد عالمي أقوى.

١١٨ - وتؤكد سري لانكا من جديد التزامها بالاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، التي تقدم إطارا استراتيجيا وتشغيليا موحدا لمكافحة الإرهاب وحماية الحق في الحياة. وسري لانكا طرف في ١٣ اتفاقية لمكافحة الإرهاب وفي

والتطرف. وينبغي عدم ربط الإرهاب بأي جماعة عرقية أو أي دين. وهناك أهمية بالغة لغرس التسامح والتفاهم بين الجماعات العرقية والدينية حتى يتسنى التغلب على خطر الإرهاب. ويجب أن تكون التدابير المتخذة لمكافحة الإرهاب متفقة مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، لا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي، والقانون الدولي للاجئين.

١٢٣ - وليس هناك بلد بمأمن من التهديدات الإرهابية، مهما كان حجمه أو موارده، وتتفق جميع البلدان على الحاجة العاجلة إلى اتخاذ إجراءات. ومن المؤسف أن بعض الأدوات التي جرى اختيارها لتنفيذ الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب - لا سيما الجهود التي تتضمن استخدام القوة - جاءت بنتائج عكسية وهناك شكوك في قانونيتها. وقال إن البرازيل هي من المدافعين بقوة عن الدور المحوري الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تنسيق الجهود العالمية الرامية إلى مكافحة الإرهاب الدولي. ويوفر ميثاق الأمم المتحدة الشرعية والأدوات اللازمة لوضع واعتماد تدابير من أجل منع هذه الآفة ومكافحتها.

١٢٤ - وقال إن عدم وجود تعريف متفق عليه عالمياً للإرهاب الدولي في الوقت الحالي يضر بالغاية المشتركة المتمثلة في القضاء عليه. ويؤكد وفد البرازيل، كغيره من الوفود، على أهمية التغلب على الجمود الذي وصلت إليه المفاوضات بشأن وضع اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي وعقد مؤتمر رفيع المستوى برعاية الأمم المتحدة. ومن شأن هاتين المبادرتين تكميل الصكوك الموجودة، وتوفير إطار قانوني شامل، وتوجيه الجهود المشتركة بطريقة أكثر تنسيقاً. وسيساعد سد هذه الثغرة القانونية على إعادة تنشيط بُعد سيادة القانون في مكافحة الإرهاب، وهو شرط مسبق لفعاليتها. وسيؤدي ذلك إلى تهيئة الأوضاع اللازمة لضمان أن التدابير المعتمدة على الصعيدين الإقليمي والوطني تحترم التقيد بالأصول القانونية وحقوق الإنسان.

١٢٥ - ومضى قائلاً إن عدم وجود تعريف قانوني مقبول عالمياً يجعل من الصعب الوصول إلى فهم سليم للصلاحيات بين الإرهاب والراديكالية والتطرف العنيف. وعلى الرغم من

التطرف. وينبغي عدم ربط الإرهاب بأي جماعة عرقية أو أي دين. وهناك أهمية بالغة لغرس التسامح والتفاهم بين الجماعات العرقية والدينية حتى يتسنى التغلب على خطر الإرهاب. ويجب أن تكون التدابير المتخذة لمكافحة الإرهاب متفقة مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، لا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي، والقانون الدولي للاجئين.

١٢١ - ولا يغيب عن بال سري لانكا التزامها بالاعتراف بحقوق الإنسان وحمايتها وتعزيزها واحترامها لسيادة القانون والحوكمة الرشيدة. وقالت إن الرؤية الجديدة لحكومتها فيما يتعلق بالبلد، التي تقوم على التنمية المستدامة وتحقيق المصالحة، تتسق بصورة كاملة مع هذا الهدف. وتعتزم الحكومة أيضاً تنفيذ برنامج وخطة عمل جديدين في سري لانكا لمواصلة النهوض بحقوق الإنسان والسلام والأمن. وباعتبار سري لانكا بلداً احتلت الإرهاب من ترابه عقب حقبة عنيفة ومأساوية استمرت قرابة ثلاثة عقود، فإنها تعلق أهمية كبيرة على التعاون الدولي في الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب. وهي تتطلع إلى إقامة حوار بناء مع جميع البلدان وستواصل العمل بلا كلل على التصدي لهذه الآفة.

١٢٢ - السيد لونا (البرازيل): قال إن الإرهاب يجب أن يدان بجميع أشكاله ومظاهره. وينص دستور البرازيل على نبذ الإرهاب كمبدأ توجيهي في سياستها الخارجية. والبرازيل هي أحد البلدان الموقعة على ١٤ صكاً قانونياً دولياً لمكافحة الإرهاب جرى التفاوض بشأنها برعاية الأمم المتحدة وعلى اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الإرهاب. ورغم أن تاريخ البرازيل خال من الأعمال الإرهابية، فقد ظلت مهمة بالوقاية من الإرهاب، ليس فقط على الصعيد المحلي وإنما أيضاً على الصعيد الإقليمية ودون الإقليمية

اتفاقية شاملة إلى تقليص هذا الخطر إلى أدنى حد ممكن. وتدعو البرازيل إلى تحلي جميع الدول الأعضاء بالمرونة حتى يمكن تسوية المسائل العالقة.

١٢٨ - والوقاية هي السياسة الفضلى دائماً، ولا يمكن التصدي بفعالية لخطر الإرهاب الدولي إلا من خلال نهج تأخذ في الاعتبار أسبابه الأساسية، ولا سيما الاستبعاد الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي. وعندما تقوم الحكومات وهياكل الحوكمة الدولية بمعالجة المظالم المشروعة، فإنها تهيئ أوضاعاً أكثر مرونة لتشكيل جبهة موحدة ضد عدو مشترك.

١٢٩ - ولن تكون الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب فعالة إلا إذا كانت متسقة مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي للاجئين والقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك حرية التعبير والحق في الخصوصية، وغير ذلك من قواعد القانون الدولي. وإذا كانت تدابير مكافحة الإرهاب تنتهك معايير القانون الدولي، فإنها تتحدى الغرض الذي أنشئت من أجله بل وربما تخلق مزيداً من التطرف الذي يفضي إلى الإرهاب.

١٣٠ - السيد موهوموزا (أوغندا): قال إن أوغندا ترفض الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، أيا كان غرضه ومرتكبه، وتدين الأفعال البغيضة المتمثلة في أخذ الرهائن التي تقوم بها جماعات إرهابية لجني الأموال. ويبين استخدام شبكة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي لتجنيد شبان غافلين في المنظمات الإرهابية أنه ما من أحد بمنأى عن متناول الإرهابيين. إلا أنه يجب التمسك بالقانون الدولي والحقوق والحريات الأساسية التي يضمنها القانون الدولي في الجهود الجماعية الرامية إلى مكافحة الإرهاب. ويقتضي النجاح في مكافحة الإرهاب أولاً تعريف الإرهاب من أجل تمييزه عن أشكال الكفاح المشروعة.

إمكانية وجود صلة بين هذه الظواهر الثلاث في ظروف محددة، مثلما يظهر في الجهود التي يقوم بها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام لتجنيد عناصر، فإن الصلة بينها ليست تلقائية. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تؤدي العنصرية وكرهية الأجانب وكرهية المثلية الجنسية إلى أشكال من التطرف العنيف لا علاقة لها بالإرهاب. ولذلك فهناك أهمية بالغة للحفاظ على هذا الفرق المفاهيمي، على النحو الذي يقر به مجلس الأمن في الفقرة ١ من قراره ٢١٧٨ (٢٠١٤)، الذي يشير فيه تحديداً إلى التطرف العنيف الذي "يفضي إلى الإرهاب".

١٢٦ - كذلك فإنه لا توجد للإرهاب صلات شاملة أو جوهرية بالجريمة المنظمة عبر الوطنية، وإن كان يحتمل وجود صلة متبادلة بين الظاهرتين في ظروف محددة. ولئن كان الإرهاب تذكیه بالضرورة اعتبارات سياسية وأيديولوجية ويمكن أن يمثل تهديداً للسلام والأمن الدوليين، فعادةً ما تكون الجريمة المنظمة عبر الوطنية مدفوعة بتوقع تحقيق مكاسب مالية وتظل بالدرجة الأولى مسألة من مسائل الأمن العام. ورغم أن التعاون الدولي، الذي يتم بناءً على طلب الدول، أداة صحيحة لتقييد الجريمة المنظمة عبر الوطنية، فإن المسألة موضع النظر هي مجالات المسؤولية المختلفة، وهي مسألة ينبغي أن توجد لها حلول تصحيحية مختلفة.

١٢٧ - وبتسليط الضوء على الفروق بين الإرهاب من ناحية، والرايكية والتطرف العنيف والجريمة المنظمة عبر الوطنية من ناحية أخرى، يتم الحفاظ على التمايز المفاهيمي بين "الصراع" و "العنف". وقال إن صياغة استراتيجيات مطلوبة بشدة للتصدي للإرهاب الدولي يجب ألا تتعرض للخطر بسبب التباس واستقطاب غير ضروريين ويمكن تجنبهما ناشئين عن عدم دقة المصطلح. وسيؤدي اعتماد

بناء المؤسسات من أجل التصدي للتنظيمات الإرهابية التي تستخدم الصومال كملاذ آمن.

١٣٤ - ومن المؤسف أن الدعوات المتكررة التي وجهتها أوغندا لمعالجة إلقاء النفايات السمية قبالة سواحل الصومال لا تجد آذاناً صاغية. ويجب أن تعالج هذه المسألة، التي تترتب عليها آثارٌ واسعة، معالجةً شاملة. ويتجاهل المجتمع الدولي هذه المشكلة على ما فيها من خطر عليه، لأنه يمكن أن يأتي يومٌ تصبح فيه مقالب النفايات هذه ترسانات للإرهابين إذا نجحوا في إعادة تدوير هذه المواد للحصول على أسلحة الدمار الشامل. وهذه الممارسة الجديرة بالشجب يجب أن تتوقف، ويجب أن يُخضع جميع المسؤولين عنها للمساءلة وأن يُلزموا بتنظيف المناطق المتضررة.

رُفعت الجلسة في الساعة ١٨/٠٠.

١٣١ - وقد أفضت الجهود الجماعية التي بذلتها أوغندا، مع شركائها في جماعة شرق أفريقيا، إلى القبض على جميل موكولو، قائد ما يسمى بتحالف القوى الديمقراطية، وهو مجموعة إرهابية تشكلت على غرار تنظيم القاعدة ومسؤولة عن سلسلة من الجرائم. وفي حدثٍ بشع بوجه خاص، احتجز أعضاء هذه الجماعة الإرهابية تلاميذ بنين في مهجع تابع للمدرسة وأضرموا فيه النار، مما أدى إلى قتل أكثر من ٦٠ طفلاً. وقال إن جميل موكولو محتجز على ذمة المحاكمة. وقد أُعطي جميع الحقوق والحريات التي يضمنها دستور أوغندا؛ وحتى في حالات الجرائم الأشد بشاعة، تتمسك أوغندا بسيادة القانون. وينبغي أن تفعل البلدان الأخرى نفس الشيء في الحالات المماثلة.

١٣٢ - ولكن لكي تُستأصل شأفة الإرهاب، فلا بد من تحديد أسبابه ومعالجتها، نظراً لأن حالات النجاح العرضية في مكافحة الإرهابيين لن تفضي إلى نصرٍ نهائي. ولا بد من معالجة الفقر الذي يترعرع عليه الإرهاب. وتحقيقاً لهذه الغاية، تركز أوغندا على خلق الثروة على مستوى الأسر المعيشية، بدلاً من تصدير المواد الخام، وهو نهجٌ ساعد على خلق فرص العمل وأعطى دفعة للطلب المحلي.

١٣٣ - ولا غنى عن التعاون في التدابير التي تهدف إلى حرمان الإرهابيين من الملاذ الآمن، والقضاء على مصادر تمويل الإرهاب، والحد من مكامن ضعف الدول، وتعزيز قدرات التأهب والاستجابة لحالات الطوارئ. وتشارك أوغندا بالعدد الأكبر من القوات في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وكانت بهذه الصفة رأس الحربة في مكافحة جماعة الشباب الإرهابية. وكثيراً ما يستغل الإرهابيون ضعف الهياكل الحكومية لتجنيد أشخاص قسراً في صفوفهم. ويجب بالتالي بذل المزيد من الجهود لمساعدة حكومة الصومال في